

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٧٧

الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|----------|--|------------------------------------|
| الرئيس | السيد يورنني سوليث | بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشينكو |
| | إيطاليا | السيد كاردي |
| | السنغال | السيد سيك |
| | السويد | السيد سكاو |
| | الصين | السيد ليو جياي |
| | فرنسا | السيد دولانتر |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ويلسن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة هيلي |
| | اليابان | السيد كاوامورا |

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717657 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة. السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد مايكل دوران، زميل أقدم في معهد هيدسون؛ ومعالي السيد الأخضر الإبراهيمي، عضو مجموعة الحكماء.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أكرّس اليوم إحاطتي الإعلامية المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن للإبلاغ، باسم الأمين العام، عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ١٩ حزيران/يونيه. وسأركز على التطورات الميدانية وفقاً لأحكام القرار، بما في ذلك بشأن الجهود الإقليمية والدولية للنهوض بالسلام.

وأود مرة أخرى أن أشير إلى أنه لا يوجد في التقرير ما يمكن فصله عن السياق الأوسع نطاقاً الذي يحدث - نصف قرن من الاحتلال، عملية السلام المتوقفة، انعدام الحوار بين الطرفين، فضلاً عن استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والإرهاب والعنف وزيادة نزعة التطرف.

واسمحوا لي بأن أشير إلى أن الإحاطة الإعلامية لهذا الشهر تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للحرب العربية الإسرائيلية، التي أدت إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة، والجولان السوري. وتحقيق الدولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد لإرساء أسس السلام الدائم الذي يقوم على تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، وإعمال الحق الفلسطيني في السيادة وإنشاء الدولة الفلسطينية. وليس الآن هو وقت التخلي عن تحقيق هذا الهدف. فقد حان الوقت لتهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى المفاوضات من أجل حل جميع مسائل الوضع النهائي بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات المشتركة، والقانون الدولي.

إنّ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدعو إسرائيل في الفقرة ٢ منه إلى اتخاذ الخطوات اللازمة ويطالبها

”بأن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“.

وإنّ أيّاً من هذه الخطوات لم تُتخذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في الواقع، ومنذ ٢٤ آذار/مارس، ثمة زيادة كبيرة في البيانات المتعلقة بالمستوطنات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مع الإعلان عن خطط للمضي قدماً في إنشاء حوالي ٤٠٠٠ وحدة سكنية وإجراء ٢٠٠٠ مناقصة. والأمم المتحدة تعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، غير تلك التي يتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات.

وهناك قرابة ٣٢٠٠ وحدة سكنية مرّت بمختلف مراحل عملية التخطيط داخل ٢٢ مستوطنة في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وتشمل تلك الخطط ٢٠٠ وحدة سكنية في المراكز السكانية الرئيسية ضمن معاليه أدوميم وأرييل، وأكثر من

واسمحوا لي أن أنتقل إلى مشكلة أعمال العنف التي لا تزال السمة المميزة للصراع. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدعو جميع الجهات إلى الامتناع عن هذه الأعمال، وبذل الجهود لمكافحتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية على الأرض هادئة نسبياً. فلم تُطلق صواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، ولم توجه قوات الدفاع الإسرائيلية أي ضربات جوية في غزة.

ومع ذلك، ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ١٧ فلسطينياً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث مختلفة، بما في ذلك هجمات إرهابية واشتباكات وعمليات عسكرية. وقُتل جندي إسرائيلي واحد صدماً إثر هجوم بسيارة في ٦ نيسان/أبريل خارج مستوطنة عوفرا، شمال شرق رام الله، وفي ١٦ حزيران/يونيه، قُتل شرطي طعناً وبإطلاق النار في هجوم شنه مهاجمون فلسطينيون بالقرب من مدينة القدس القديمة. وفي ١٤ نيسان/أبريل، لقي طالب بريطاني مصرعه طعناً، وهو من الطلاب الذين يجري تبادلهم، وذلك في هجوم شنه مسلح فلسطيني في القدس.

وقتل قوات الأمن الإسرائيلية مواطناً أردنياً يُزعم أنه شارك في حادث طعن وقع في المدينة القديمة بتاريخ ١٣ أيار/مايو، وقتل صيادا فلسطينياً قبالة ساحل غزة بتاريخ ٢٥ أيار/مايو. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق النار على رجلين فلسطينيين أثناء الاحتجاجات ضد جدار الفصل على طول الحدود الشمالية لغزة.

وفي ٢٤ آذار/مارس، اغتيل أحد كبار قادة حركة حماس العسكريين على أيدي مهاجمين مجهولين في مدينة غزة. وأعقب ذلك قيام حماس بإغلاق غزة، حيث لم تسمح سلطات الأمر الواقع للفلسطينيين أو الأشخاص الدوليين بمغادرة القطاع لعدة أيام. وفي نيسان/أبريل، أعدمت حماس ستة رجال فلسطينيين زعمت أنهم كانوا يتعاونون مع إسرائيل - وهو عمل أدانته المجتمع الدولي.

٨٠٠ وحدة في كيريم ريم، وأورانيت، وبيت إيل. وثمة ١٠٠ وحدة للمستوطنة الجديدة أميهاي، المنشأة في شرق وادي شيلوه، وهي مخصصة للذين كانوا يقيمون في نقطة أمونا المتقدمة، حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أيضاً عن ٢٤١ فدانا كأرض تابعة للدولة في المنطقة نفسها. ومن شأن هذين الإجراءين أن يزيدا في تقطيع أوصال أراضي الدولة الفلسطينية المقبلة، وأن يعملوا من ثم على تعزيز المستوطنات التي تفصل بين شمال الضفة الغربية ووسطها. ومع بدء إنشاء المستوطنات الجديدة اليوم، قال رئيس الوزراء إنه "لن تكون هناك حكومة على الإطلاق أكثر تأييداً لإنشاء المستوطنات من حكومتنا".

وبمعزل عن ذلك، جرت مناقصات تتعلق بنحو ٥٠٠ وحدة سكنية في أربع مستوطنات قريبة من حدود عام ١٩٦٧ وهي - ألفي ميناشي، بيتار عيليت، بيت أري، وكامير شومرون. كما أُعيد إجراء مناقصات تتعلق بالهياكل الأساسية لبناء ما يزيد على ٢٠٠ وحدة استيطانية مستقبلاً في كوتشاف ياكوف، بين رام الله والقدس. وفي القدس الشرقية، ثمة ٧٧٠ وحدة سكنية في منحدرات جيلو الجنوبية بلغت مرحلة الموافقة النهائية، وصدرت تصاريح بناء لأكثر من ٣٦٠ وحدة سكنية في رامات شلومو، وبيسغات زئيف، وراموت.

وفي الوقت نفسه، ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدوث انخفاض حاد في عدد المباني المملوكة للفلسطينيين التي جرى هدمها في المنطقة جيم. فقد تمّ هدم أو مصادرة تسعة وعشرين مبنى - بتراجع عن ١٤٩ مبنى في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشهدت القدس الشرقية انخفاضاً أقل في عدد المباني التي جرى هدمها، من ٤٩ إلى ٣٢. بيد أن المتوسط الشهري لعمليات الهدم في القدس الشرقية منذ بداية عام ٢٠١٧ لا يزال كما كان عليه في عام ٢٠١٦، عندما حققت عمليات الهدم رقماً قياسياً في غضون ١٥ عاماً.

كذلك أطلق بعض المسؤولين الإسرائيليين تصريحات استفزازية. فلقد أعلن سياسيون مرارا أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية على الإطلاق، مع التعهد بشطب فكرة الدولة "من جدول الأعمال". وفي حادث مؤسف، تكلم وزير إسرائيلي في مناسبة حضرها أعضاء آخرون في الكنيسة، احتفالا بنشر كتاب يروج لآراء بغضبة تتعلق بالمواطنين العرب في إسرائيل. وقد دانت الكتاب رابطة مناهضة التشهير واعتبرته خطيرا ولاإنسانيا، وأعرب عدد من المشاركين عن الأسف لحضورهم تلك المناسبة.

وكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الدعوة التي وجهتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى كلا الطرفين من أجل اتخاذ خطوات إيجابية تعكس الاتجاهات السلبية على الأرض، مما يعرقل الحل القائم على وجود دولتين. وفي أيار/مايو، وافقت إسرائيل على عدد من التدابير الإيجابية لتحسين الاقتصاد الفلسطيني. وشملت هذه التدابير فتح جسر اللني أمام المرور على مدار الساعة لفترة ثلاثة أشهر اعتبارا من اليوم، فضلا عن تمديد ساعات العمل في نقاط العبور في تركوميا، وإفرايم، وغيلبا، ومكايم، وريهان، وإنشاء نقطة عبور للمركبات في إبال. علاوة على ذلك، تتوخى الحزمة تطوير منطقة صناعية تشمل مستودعات جمركية ومحطة للغاز الطبيعي والوقود، بهدف تعزيز السلطة الفلسطينية تجاه مسائل تجارية وجمركية.

وشملت التدابير أيضا ترسيم نحو ٤٠٠٠ فدان من الأراضي في المنطقة جيم، بما فيها الأراضي المتاخمة لثلاثة مدن فلسطينية كبرى - رام الله ونابلس وطولكرم - حيث ستحصل تغييرات في الأنظمة المتعلقة بالتخطيط وتقسيم المناطق يمكن أن تخلف آثارا إيجابية على التنمية الفلسطينية.

وعقدت وزارت المالية الفلسطينية والإسرائيلية عددا من الاجتماعات لمناقشة التسرب الضريبي غير المشروع، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنظر إلى الفجوة التمويلية التي تواجهها للسلطة الفلسطينية وقيمتها ٨٠٠ مليون دولار. وحقق الطرفان

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جرى توثيق ٣١ حادثا، مما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد وجرح ١٠ أشخاص وأضرار بالممتلكات الفلسطينية. وتمحورت معظم أعمال العنف حول مستوطنة يتزهار قرب نابلس في الضفة الغربية - وهي مصدر لأعمال العنف المتكررة ضد القرى المجاورة في الماضي. وإزاء التحذير من مسؤولي الأمن الإسرائيليين بتزايد خطر شن هجوم إرهابي آخر على أيدي يهود متطرفين، مثل الهجوم على أسرة الدوابشة قبل عامين، أدين حاخام من يتزهار بتهمة التحريض على العنف ضد الفلسطينيين، في حين أُلقي القبض على عدد من الأشخاص الآخرين.

ويهيئ مجلس الأمن بالطرفين في الفقرة ٧ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن "يمتنع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملتهبة للمشاعر"، ويدعوها في الفقرة ٦ منه إلى "إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح". والمؤسف أن هذه النداءات لم يُستجَب لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالمسؤولون الفلسطينيون ووسائل الإعلام الفلسطينية التابعون لفتح يواصلون الاحتفال بذكرى مرتكبي الهجمات الإرهابية في الماضي ضد المدنيين الإسرائيليين. فثمة مركز اجتماعي أطلق عليه مؤخرا اسم امرأة فلسطينية شاركت في هجوم أدى إلى مقتل ٣٨ إسرائيليا، بمن فيهم ١٣ طفلا، في تل أبيب عام ١٩٧٨. وأقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والنرويج على وقف الدعم لهذا المركز.

كما واصل قادة حماس ممارستهم المؤسفة التي تتمثل في الاحتفال بالهجمات الأخيرة ضد المدنيين الإسرائيليين باعتبارها أفعالا بطولية، بما في ذلك عملية الطعن التي جرت في مدينة القدس القديمة بتاريخ ١ نيسان/أبريل وأدت إلى جرح مدنيين اثنين، ولم تمض سوى بضع ساعات على الهجوم على بوابة دمشق يوم الجمعة الماضي، حيث أدى إلى مقتل شرطية، حتى سارعت حماس إلى الإشادة "بالشهداء الثلاثة الذين سقطوا جرّاء العملية البطولية التي حصلت في القدس هذا اليوم".

وتجاوزا لنطاق تقرير اليوم عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أود مرة أخرى تنبيه جميع الأطراف إلى أن غزة أشبه ببرميل بارود. وإذا حدث وانفجر، ستكون لذلك آثار مدمرة على السكان وسيقوض جميع الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام. فلم يعد بوسع مليوني فلسطيني في غزة العيش رهينة للانقسامات. فقد عاشوا تحت سيطرة حماس لعقد. وعليهم التعامل مع إجراءات الإغلاق الإسرائيلية الخانقة والانقسامات الفلسطينية وقد مروا بتجربة ثلاثة صراعات مدمرة. واستمرار تلك الحالة يولد الراديكالية والتطرف. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن الاستجابة لتلك الحالة؛ وعلينا واجب تفادي وقوع كارثة إنسانية.

بالعودة إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ أي تطورات تتعلق بتمييز الدول الأعضاء، في معاملات ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧. ولكن كانت هناك جهود مستمرة من جانب المجتمع الدولي للنهوض بالسلام.

ففي ٢٩ آذار/مارس في الأردن، التزم القادة العرب خلال مؤتمر قمة جامعة الدول العربية بإعادة إطلاق مفاوضات سلام جادة على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام دولة فلسطينية "على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية"، وأعادوا التأكيد مجدداً على التزامهم بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وفي أيار/مايو، في أولى زيارة خارجية له، زار رئيس الولايات المتحدة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وأوضح أن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حاسم الأهمية في مكافحة خطر التطرف العنيف والإرهاب. وأعرب عن التزامه الشخصي بمساعدة الجانبين على التوصل إلى اتفاق سلام، من شأنه إطلاق عملية السلام في جميع أنحاء المنطقة. ويتطلع الأمين العام إلى العمل مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين صوب تحسين بيئة صنع السلام، بسبل منها

تقدما في المناقشات المتعلقة بإيرادات ضريبة القيمة المضافة. وفي أوائل حزيران/يونيه، ووفقا للاتفاق المتعلق بالكهرباء الذي جرى توقيعه في أيلول/سبتمبر، حوّلت إسرائيل ٣٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية كبدل رسوم وطوابع لتوفير المساعدات الصحية، ووافقت على إجراء تحويلات شهرية في المستقبل. وفي أيار/مايو، عقدت اللجنة المشتركة للمياه اجتماعها الأول في سبع سنوات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الحالة في غزة إلى زيادة التوترات بين الفلسطينيين، مما سبّب وضعاً إنسانياً متزايد الخطورة، ومخاوف خطيرة إزاء احتمالات نشوب صراع آخر.

وبإنشاء لجنة إدارية لإدارة الشؤون المدنية، أحكمت حماس سيطرتها على غزة وأثارت عدااء السلطات الفلسطينية الشرعية وقلصت آفاق المصالحة. وفي الوقت نفسه، أسفرت مواجهة بين فتح وحماس بشأن دفع الضرائب على الوقود عن إغلاق محطة الطاقة الوحيدة في غزة، تاركة السكان محرومين من الكهرباء سوى لأربع ساعات فقط يوميا. وتوقفت تماما تقريبا الخدمات الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية وإمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، الأمر الذي يزيد من مخاطر الكوارث الصحية والبيئية. واليوم، تعتمد غزة حصرا على خطوط الكهرباء الإسرائيلية، التي عادة ما توفر ٦٠ في المائة من الإمدادات، وعلى مصر وعلى عملية إيصال للوقود في حالات الطوارئ تديرها الأمم المتحدة، ستنتهي في خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر في ضوء حجم التمويل المتاح.

وفي ١٥ أيار/مايو، أبلغت السلطة الفلسطينية إسرائيل بأنها ستخفض مدفوعاتها للكهرباء المقدمة لقطاع غزة بنسبة ٣٠ في المائة. وبعد شهر من ذلك، وافقت إسرائيل على الطلب الفلسطيني. وجرى تنفيذ خفض أولي بنسبة ٥ في المائة في ١٩ حزيران/يونيه، ويتوقع أن تكون للتخفيضات الأخرى عواقب وخيمة على سكان غزة.

وفي هذا الشهر ذي الدلالات الرمزية، حان الوقت لتحويل تحديات الماضي إلى فرص للمستقبل. وكما أشار الأمين العام مؤخراً،

”لقد شكل الاحتلال حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وأجج دورات العنف والانتقام المتكررة. واستمراره يبعث برسالة لا لبس فيها إلى أجيال من الفلسطينيين مفادها أن حلمهم في إقامة الدولة سيظل مجرد حلم؛ وإلى الإسرائيليين مفادها أن رغبتهم في السلام والأمن والاعتراف الإقليمي لا تزال بعيدة المنال“.

إن كل يوم يمر دون سلام هو يوم آخر نهمل فيه مسؤوليتنا الجماعية عن تعزيز استراتيجية مجدية صوب التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، على نحو يلي التطلعات الوطنية والتاريخية للشعبين. وستواصل الأمم المتحدة مشاركتها المتسمة بالإصرار مع الأطراف وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ملا دينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: أتوجه في البداية بالشكر والتقدير إلى رئاسة المجلس وأعضائه على عقد هذه الجلسة ودعوة الجامعة العربية، ممثلة في شخصي، إلى مشاركتكم في المناقشة.

والحق أنني أشعر بقدر عظيم من الأسى والحزن وأنا أتحدث أمامكم اليوم وبعد مرور ٥٠ عاماً بالتمام على احتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية في حزيران/يونيه ١٩٦٧. كنت حينئذ دبلوماسياً مصرياً يافعا وتقلدت منذ هذا التاريخ مناصب ومسؤوليات ومهام عديدة على مدار ٥٠ عاماً كاملة. ولا يزال، للأسف، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مستمرا من دون أن تبدي القوة القائمة بالاحتلال أي بادرة حقيقية لتسوية مقبولة، تنهي الصراع إلى غير رجعة.

مشاركة جميع الأطراف لتحسين الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

في الختام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات العامة بشأن الفترة المشمولة بالتقرير.

أولاً، مرة أخرى، أود أن أشدد على الأهمية الملحة لمعالجة التدهور السريع للحالة في غزة. ويجب أن نعترف بالقيود الكبيرة في الميزانية التي تواجهها السلطة الفلسطينية حالياً والحاجة إلى دعم الحكومة في التصدي لها. بيد أنه يجب اتخاذ جميع القرارات مع مراعاة تأثيرها الإنساني. ولذلك، أدعو القادة الفلسطينيين إلى سرعة التوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية التي تعيد غزة إلى سيطرة السلطات الفلسطينية الشرعية. وفي الشهر الماضي، حذرت مجلس الأمن من أن الأزمة تقودنا نحو صراع آخر - صراع لا يريده أحد. وأحث جميع الأطراف على العمل قبل فوات الأوان.

ثانياً، إن سياسة استمرار بناء المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويقوض العدد الكبير من الأنشطة المؤقتة ذات الصلة بالمستوطنات خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقادرة على البقاء كجزء من الحل القائم على وجود دولتين.

ثالثاً، إن استمرار الهجمات الإرهابية والعنف والتحرّض يظل مصدر قلق بالغ للجميع. ويتحمل القادة مسؤولية عن تنفيذ تدابير تظهر التزامهم بمكافحة العنف وأي أعمال استفزازية وتصريحات مؤججة للمشاعر.

رابعاً، بينما تشكل المبادرات الإسرائيلية الرامية إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني خطوات إيجابية إلى الأمام، لم يتضح بعد إن كانت ستؤدي، أم لا، إلى تعزيز السلطة المدنية الفلسطينية بدرجة كبيرة، تمثيلاً مع توصيات المجموعة الرباعية والالتزامات السابقة بين الطرفين.

الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل إقامة علاقات سلام طبيعية معها. وهذا المنهج يظل السبيل الوحيد لمعالجة القضية الفلسطينية أيضاً، بل إن هذا المنطق هو ذاته ما استندت إليه الدول العربية عندما اعتمدت في قمته ببيروت عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية: انسحاب إسرائيلي كامل وإنهاء للقضايا العالقة مقابل علاقات سلام طبيعية كاملة. معادلة تبدو سهلة ومقبولة وعادلة للجميع، وأيدها المجتمع الدولي بأشكال عديدة، إلا إسرائيل التي لم نسمع عن سياسي أو مسؤول واحد بها أعلن قبوله بها حتى الآن.

ومن المؤسف أنه في المقابل لا تطرح إسرائيل سوى بديل واحد هو استمرار الاحتلال بل وتكريسه ليصير عملياً نظامين للحياة يخضعان لسلطة الدولة الإسرائيلية. في هذا البديل لا توجد سيادة فلسطينية على الأرض، أي أرض، وفيه تتحول الحكومة الفلسطينية إلى مجرد سلطة بلدية تدير شؤون المواطنين تحت السيادة الإسرائيلية.

وللأسف، فقد نجحت إسرائيل في وأد الأمل الذي ولده اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بل ودفن هذا الاتفاق عملياً، من خلال واقع الفصل العنصري المرير في الضفة الغربية، وواقع السجون الكبير في قطاع غزة. لقد ترسخ هذا الواقع المؤلم والمخزي تحت سمع وبصر العالم عاماً بعد عام. وبقدر ما يمثله هذا الوضع من معاناة وجرح نفسي ووجداني للفلسطينيين الذين تضيق أعمارهم في نقاط التفتيش وخلف جدران العزل بقدر ما يمثّل إدانة كاملة للمنظومة الدولية التي اعتقد أن هذا المجلس يعدُّ أهم عنوان لها.

لا بد أن نعترف جميعاً بأن هذه المنظومة قد فشلت، وبعد ٥٠ عاماً من الاحتلال في توفير الإطار الملزم لإنهائه أسوة بما جرى مع العديد من الصراعات الإقليمية والدولية الأخرى. ولا أخفي عنكم أن شعوراً عميقاً بخيبة الأمل يحتاج الفلسطينيون إزاء عدم قدرة المنظومة الدولية على إسنادهم وتحويل تطلعاتهم إلى واقع.

تمنحنا معاهدات السلام التي وقّعت من إسرائيل من جانب وكل من مصر والأردن من جانب آخر بصيص أمل في أن إقامة

يتأمل الإنسان كم الأرواح التي أزهقت والفرص التي ضاعت والجراح التي تفاقمت خلال هذه السنوات الخمسين. ولا يملك إلا أن يتساءل: كيف أثر هذا الصراع المرير على معظم مجتمعاتنا العربية سلباً، وكيف أخذ من طاقتنا وضاعف من إشكالاتنا، وكيف أهلك قدرتنا على التنمية، وكيف ولد لدى الكثير من شباننا، فلسطينيين وعرباً، براكين غضب هائل نفثت عن نفسها في صور عديدة، بعضها من البشاعة بحيث أنه يكاد يُسقط عن الإنسان إنسانيته.

لقد مُني الجانب العربي في حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧ بهزيمة مباغتة نتجت عن العدوان الإسرائيلي على أراضيه ولا يزال يدفع ثمنها حتى الآن. وعلى الرغم من أن حرب عام ١٩٧٣، وقد حضرها أيضاً، قد أدخلت وضعا عسكرياً وميدانياً جديداً على معادلة الصراع، فإن الإصرار الإسرائيلي على التمسك بالأراضي الفلسطينية تحت أي ذريعة - وهذه الأراضي في الحقيقة تمثل جوهر الصراع فعلياً - يجعل من التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة أمراً شديداً الصعوبة. ويجد الشعب الفلسطيني بشكل خاص نفسه في مأزق بالغ التعقيد. إذ لم يعد له، للأسف، بعد احتلال الـ ٢٢ في المائة المتبقية من أراضي فلسطين تحت الانتداب البريطاني، مكان يمكن أن يدعوه دولته المستقلة. وهو وضع شاذ وليس له نظير تقريباً في التاريخ الحديث، ولكنه مستمر، وللعجب، منذ نصف قرن كامل.

وهناك للأسف من الإسرائيليين الذين لا يزالون يرون أنه قابل للاستمرار، أي أن هذا الوضع قابل للاستمرار لأعوام قادمة، بل وعقود أيضاً.

لقد اعتمد المجلس الموقر بعد عدة أشهر من انتهاء الأعمال العسكرية في عام ١٩٦٧ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهو القرار الذي رفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة. كما وضع - القرار - الأساس الحقيقي لأي تسوية مقبولة للنزاع، وهي التي تقوم على الانسحاب

دون إسناد دولي فاعل، فأغلب الظن أنهما سيعجزان عن إنجاز أي اتفاق أو تسوية، خاصة في ضوء الخلل الفادح في ميزان القوى بين الطرفين. وهنا أود بكل دولة حاولت على مدار تاريخ هذا النزاع أن تقرب بين الأطراف. وأخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت حكوماتها المتعاقبة أدواراً متعددة في أهميتها وتأثيرها، والتي آمل شخصياً أن يستمر انخراطها الإيجابي بشكل متوازن مع الأطراف للوصول إلى التسوية المنشودة.

ثانياً، إن أي تفاوض جاد لا بد له من إطار مرجعي متفق عليه لا تستقيم المفاوضات بدونه. هذا الإطار يتمثل في مقررات الشرعية الدولية: قرارات هذا المجلس، وقرارات الجمعية العامة، مبدأ الأرض مقابل السلام، مبادرة السلام العربية. هذا الإطار المرجعي هو الذي يجب أن يحكم أي عملية تفاوضية جادة بحيث لا تكون الأمور عبثية وتدور المباحثات في دوائر مفرغة ثم تنتهي إلى لا شيء.

ثالثاً، إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تتبنى استراتيجية من شأنها أن يتحول حل الدولتين إلى بديل مستحيل من خلال تنفيذ خطة ممنهجة في بناء المستوطنات واختيار مواضعها بصورة تجعل قيام دولة فلسطينية متواصلة الأطراف في المستقبل شبه مستحيل من الناحية الجغرافية. ولعلنا قد استمعنا للصديق ملادينوف في هذا الشأن منذ دقائق.

ربما سمع البعض منكم ما صدر من تصريحات عن وزير الدفاع الإسرائيلي منذ أيام، يتباهى فيها بأن عدد تصاريح البناء التي تمت المصادقة عليها منذ بداية هذا العام في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، هو الأكبر منذ عام ١٩٩٢. وأن الحكومة الإسرائيلية صادقت خلال هذا العام وحده على ٣٥٤ وحدة سكنية جديدة، ٣٠٦٦ منها للبناء الفوري، وهو عدد غير مسبوق. لقد كان عدد المستوطنين عام ١٩٩٦ حوالي ١٥٠.٠٠٠، وكان في عام ١٩٦٧ ١٢.٠٠٠. وبلغ اليوم حوالي ٤٠٠.٠٠٠ بخلاف ٢٠٠.٠٠٠ أخرى في القدس الشرقية.

السلام ليست مستحيلة. إن هذه الاتفاقيات تمثل مصايح قليلة في نفق طويل مظلم من الصراعات والعنف. وما من شك في أن صمودها أمام اختبار الزمن وتمسك أطرافها بها لا يعني سوى أنها قامت على أساس صحيح وأنها انطلقت من نهج سليم. واليوم وبعد جولات لا حصر لها من التفاوض السري والعلني، وبعد جهود مخلصية ومضنية بذلها الكثيرون من أجل الوصول إلى التسوية العادلة، وبعد اتفاقات مرحلية وتفصيلية عديدة جرى توقيعها في جولات مختلفة من التفاوض، كنت شخصياً شاهداً على أغلبها، أقول وبعد هذا التاريخ الطويل من الإخفاق في إنهاء الصراع، علينا أن نصارح أنفسنا بأمانة كاملة، بأن كل هذه الخطط والمحاولات لم تحقق النجاح لأنها لم تعالج لب الصراع وجوهره، وإنما انصببت على خلق أوضاع مرحلية وإقامة ترتيبات مؤقتة لا تعالج الجوهر. وقد

ثبت عملياً أن هذا النهج لا يفضي سوى إلى إطالة أمد الصراع.

إن جوهر المسألة هو احتلال الأرض في عام ١٩٦٧، ولا حل سوى بمعالجة هذا الجوهر مباشرة وبشكل حاسم، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وأي عملية تفاوضية لا تنطلق من هذه الفرضية البديهية محكوم عليها بالفشل. إن خبرتنا الطويلة في التعامل مع هذا النزاع المركب هي التي تحملنا على الحديث بصراحة عن الإخفاقات السابقة وضرورة عدم تكرارها، وذلك بالتوجه مباشرة ودون إبطاء إلى معالجة قضايا الحل النهائي. الهدف يجب أن يكون - وأكرر - معالجة قضايا الحل النهائي التي تمثل صلب النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على وجه الخصوص. وعلى رأسها: مسألة الحدود، القدس، الأمن، اللاجئين. من هنا، فإنني أود أن أطرح على المجلس الموقر النقاط التالية.

أولاً، إن الأطراف المعنية لا تكون في العادة قادرة بمفردها على مباشرة عملية تفاوضية ناجحة من دون دعم دولي قوي ومتواصل. وإذا ترك الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بالذات من

إن مما يثير العجب حقاً أن تجد إسرائيل في نفسها الجرأة الكافية لترشح لهذا الموقع، وهي لا تفوت فرصة للنيل من مصداقية الأمم المتحدة وإظهار الاستخفاف بها وبما تمثله. ولعلنا سمعنا ما دعا إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عدة أيام، من مطالبة بجل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، متهما إياها بالتحريض ضد إسرائيل. ولا غرابة هنا، إذ أن هذه الوكالة تمثل عنوان الالتزام الدولي تجاه قضية اللاجئين. والحكومة الإسرائيلية ترمي، في الأساس، إلى تصفية هذه القضية ومحوها من جدول الأعمال الدولي.

سادسا وأخيرا، إن معالجة قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين هو أساس التوصل إلى حل مقبول ومستدام، لكن الحكومة الحالية في إسرائيل لا تزال تتفنن في طرح أصعب القضايا قبل أي تفاوض، وكأنها تسعى إلى وضع العصا في عجلة التسوية السلمية. فلا يعقل، على سبيل المثال، أن يلزم الطرف الفلسطيني أو يطالب الطرف الفلسطيني بالاعتراف بما يسمى بيهودية الدولة الإسرائيلية ابتداء، وقبل أن تنطلق عملية تفاوضية ذات معالم ويتوفر لها الحد الأدنى من الضمانات والحد الأدنى من الضمانات أيضا لعرب إسرائيل. إن من العبث حقا أن تطالب حكومة لا يعترف أغلب أعضائها بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، بأن يقر الفلسطينيون بمبدأ غائم وملتبس وحافل بالثغرات الحقوقية كيهودية الدولة كشرط لإطلاق التفاوض.

إن مرور ٥٠ عاما على احتلال الأراضي العربية هو ذكرى أليمة على نفس كل عربي. لقد آن أوان إنهاء كابوس الاحتلال الجاثم على الصدور الذي كان سببا جوهريا في تنامي العنف والراديكالية والإرهاب في أرجاء المنطقة كافة. لقد ظللت، لسنوات طويلة، أردد هذا القول: إن العنف والإرهاب جاءانا وبشكل مباشر لفشلنا في تسوية القضية الفلسطينية.

إن العالم يحتاج إلى تسوية هذا الملف بشكل نهائي وعادل حتى تعود الحقوق إلى أصحابها وينفتح الطريق أمام السلام

لا تدع هذه المعطيات أمامنا أي شك في أن المشروع الذي تتبناه القيادة الإسرائيلية الحالية، هو مشروع استيطان لا مشروع سلام. وقد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما توفر له من إجماع غير مسبوق وبعد طول ابتعاد عن تناول النزاع، خطوة في الاتجاه الصحيح على طريق نزع الشرعية عن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وتكثيف الضغوط الدولية على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عنه. ولا بد من أن تعقبه خطوات في الاتجاه نفسه، خاصة وأن القرار يتضمن طلبا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير للمجلس كل ثلاثة أشهر لمتابعة تنفيذه.

رابعا، أن مبادرة السلام العربية توفر لإسرائيل فرصة تاريخية بإقامة علاقات طبيعية، ليس فقط مع جيرانها من العرب، بل مع دول العالم الإسلامي أيضا. وقد أعادت قمة عمان في ٢٩ آذار/مارس الماضي (٢٠١٧)، التأكيد على هذه المبادرة كخيار عربي استراتيجي. غير أنني أجدني هنا مضطرا للتأكيد على موقف القمة العربية، وهو أنه ليس بمقدور إسرائيل أن تحني ثمار السلام قبل تحقيق هذا السلام.

خامسا، تلاحظ دول الجامعة العربية مؤخرا جهودا متواصلة تبذلها إسرائيل، وهي ما زالت دولة قائمة بالاحتلال بكافة معايير القانون الدولي، لتطبيع وضعها في الأمم المتحدة بأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، وأبرزها، بالطبع، مساعيها للترشح لعضوية مجلس الأمن لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠. إن إسرائيل في حالة انتهاك دائم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وبالتالي تفتقر إلى أدنى شروط الانضمام إلى مجلس الأمن، ويعد قبولها عضوا في هذا المجلس ضريا لشرعيته في الصميم، كما إنه يعطي دفعة قوية لمعسكر التشدد وجماعات الاستيطان الإسرائيلية. فإذا كان تطبيع الوضع الدولي أمرا سهلا بدون مقابل، في رأي هؤلاء، فما الذي يحملها على التفاوض الجاد من أجل إنهاء النزاع؟

إسرائيل أي خيار سوى الهجوم، وأن تدمير الدولة اليهودية، علاوة على ذلك، أصبح وشيكاً، وهو موضوع رده القادة من مختلف أنحاء العالم العربي، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بصوت عال.

ردت إسرائيل على هذا التهديد بمجموعة من المحرمات السريعة ضد مصر، مما دفع الملك حسين، ملك الأردن، إلى إطلاق النار على إسرائيل، وهو قرار مصري انتهى بوضع الضفة الغربية في أيدي إسرائيل. فليعلم الجميع من البداية إلى النهاية، أن تلك الحرب كانت حرب ناصر.

لقد العالم تغير، ولا تزال إسرائيل اليوم تواجه أعداء يعملون وفقاً للدليل الإرشادي الناصري. وأكبر هؤلاء الخصوم إيران التي أنشأت ائتلافاً ضد الوضع الراهن مكون من نفسها، وسوريا، ووكلائهما، حزب الله، وحما، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، من بين آخرين. إن إيران مثلها كمثل مصر الناصرية، تطمح إلى أن تصبح دولة قائدة في الشرق الأوسط، وهو هدف تسعى إليه في ساحات متعددة في آن واحد، بما فيها الساحة العربية - الإسرائيلية، حيث تدعو علناً إلى تدمير إسرائيل.

ينبغي لمجلس الأمن حقا العمل على تعزيز العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ولكن للقيام بذلك، يجب تحاشي السياسات التي تعمل لصالح إيران ووكلائها، أو تسمح للفلسطينيين بالتباطؤ بالمفاوضات المباشرة. في السنوات الأخيرة، سادت ثلاث مغالطات منعت الأمم المتحدة من صياغة سياسات تلبي هذه الاحتياجات.

أول تلك المغالطات الفكرة القائلة بأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي الأوسع، وعلاوة على ذلك، مركز جاذبية في السياسة الإقليمية. فلو كانت العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية حقا مؤثرة جدا في ذلك النزاع، لتعين علينا أن نتوقع تأرجحا في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وفقاً للتغيرات في العلاقات الفلسطينية

والاستقرار والتنمية في هذا الإقليم المثخن بالجراح. على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الهام في هذا الصدد. وآمل أن تعيدوا الأمل والثقة للفلسطينيين، على وجه الخصوص، بأن العالم لن يتخلى عنهم وأنهم لن يصيروا مجرد أرقام منسية أو مشكلة مؤجلة.

والجامعة العربية على استعداد كامل للعمل معكم من أجل تحقيق السلام المنشود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أبو الغيط على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دوران.

السيد دوران (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل أمام المجلس اليوم لمناقشة الذكرى السنوية الخمسين لحرب ١٩٦٧ والحالة الراهنة لصنع السلام العربي الإسرائيلي.

وأود أن أركز ملاحظاتي على العوامل الرئيسية التي دفعت إسرائيل إلى السيطرة على الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، وإلى مناقشة استمرار أهمية تلك العوامل اليوم.

لقد بدأت أزمة ١٩٦٧ بكذبة. ففي أيار/مايو من ذلك العام، اتهم الاتحاد السوفياتي إسرائيل زورا بحشد القوات على الحدود السورية. وقد أعطت تلك الكذبة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ذريعة لإلغاء الوضع الراهن في العلاقات الإسرائيلية - المصرية وطالب ناصر، في رد فعل على الادعاء السوفياتي الكاذب ولإدراكه بأنها ضوء أخضر من موسكو لإذكاء جذوة النزاع العربي الإسرائيلي، بالمغادرة الفورية لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لشبه جزيرة سيناء. وعمد سريعا إلى حشد القوات المصرية في سيناء وأغلق مضيق تيران أمام النقل البحري الإسرائيلي ونظم تحالفا معاديا لإسرائيل مع الأردن وسورية.

وكان ناصر يعلم تماما أن إسرائيل تعتبر هذه الخطوات سببا للحرب. وبالفعل، تبجحت آتة الدعاية بأن مصر لم تعط

التي عملت معها، علمتنا العكس. ومن السهل نسبياً لأي رئيس متعاطف مع شواغل إسرائيل الأمنية أن يقنع الحكومة الإسرائيلية بالحد من توسيع المستوطنات الإسرائيلية. إن التقارير التي ترد حالياً من إدارة الرئيس ترامب توحى بأن الرئيس ترامب ربما توصل، أو بصدد التوصل إلى ترتيب مماثل مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

غير أنه ثبت تاريخياً، أن من الصعب جداً إقناع السلطة الفلسطينية بوقف تحريض سكانها، سواء عن طريق تسمية الساحات بعد الإرهابيين، أو التشجيع على شن الهجمات على إسرائيل، أو تمجيد الإرهاب في كتب الأطفال، أو دفع تعويضات حكومية للإرهابيين وأسرهم. إن الموارد الكثيرة التي تساهم بها الأمم المتحدة وأعضاؤها للإبقاء على السلطة الفلسطينية تمنحها الحق في الإصرار على الطلب منها بأن تستخدم هذه الأموال لتعزيز ثقافة التسامح التي تقوم على رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

أما المغالطة الثالثة فتتمثل في فكرة مفادها أن التعنت الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية في العلاقات العربية الإسرائيلية، لذلك فإن التنازلات الإسرائيلية هي العامل الرئيسي الذي سيهيئ الظروف أمام التسوية. إن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وغزة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ينبغي له أن يدفن هذه الفكرة إلى الأبد. وبدلاً من أن يكون لهذين الانسحابين أثر في تهدئة الأوضاع، لم يعمل إلا على زيادة تعطش حزب الله وحماس إلى إراقة الدماء.

إنه درس تعلمه الإسرائيليون. ولذلك، فإن أي انسحاب من الأراضي في الضفة الغربية، يجب أن يأتي مع ضمانات صارمة للأمن الإسرائيلي. وبالنظر إلى عدم استقرار الحالة في دول المنطقة بوجه عام، وما يحققه التحالف الإيراني من تقدم في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وثبات القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والانقسام في صفوف الفلسطينيين

- الإسرائيلية. وهذا النمط غير ملموس، ولم يكن أبداً. فبينما رأت الأردن ومصر أن من الحكمة التوصل إلى السلام مع إسرائيل، رفضت سوريا ذلك. وما من مراقب مطلع يوحى بأن العامل الفلسطيني يحمل سوريا على رفض السلام. ولو وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس اتفاق سلام غداً، لما اعترفت به لا سوريا ولا إيران.

هذه النقطة واضحة وضوح الشمس، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة في معرض مناقشتها لمسائل السلم والأمن الإقليميين تعطي بوتيرة منتظمة وضعاً خاصاً للعلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وهو أمر ليس له أي مسوغ على أساس الملاحظة الموضوعية. وفي نفس الوقت، لا تولي بالمقابل اهتماماً يُذكر لما تقوم به إيران من تسليح وتدريب وتجهيز لحزب الله في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

إن إيران، ونظام الأسد وحزب الله كلها تستغل تركيز المجتمع الدولي على إسرائيل لصرف الانتباه عن التطورات الإقليمية الأوسع نطاقاً، وهي تطالع تسعى إلى تحقيقها مع ما يترتب عليها من عواقب مميّنة جداً في سوريا اليوم. ففي السنوات الست الماضية فإن عدد الناس الذين ماتوا في سوريا على أيديهم أكثر من عدد الذين ماتوا على الجانبين في الصراع العربي - الصهيوني منذ بدايته في العشرينيات من القرن الماضي وحتى اليوم. إن عدد الناس الذين أصبحوا من دون مأوى في سوريا أكثر من عدد الناس الذين تحولوا إلى لاجئين بالمطلق جراء الحروب العربية الإسرائيلية. فلو عملت الأمم المتحدة على ردع إيران وحلفائها في السنوات الخمس الأخيرة، فكم كان عدد أرواح السوريين التي تم إنقاذها، وكم كان عدد الأسر التي ظلت آمنة في منازلهم؟

المغالطة الثانية هي الفكرة القائلة بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تشكل العائق الرئيسي أمام السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن تجربة إدارة جورج دبليو بوش

اليمن، واقتصاده كان يلفه الركود وعلاقاته مع الأردن وسوريا، حليفه المفترضين كانت سيئة. لماذا يتصرف قائد في هذا الموقف الهش بمنتهى التهور؟

إن مراجعي الأحداث التاريخية سردوا القصة على نحو صحيح، لكن غاب عن بالهم عامل حاسم. كان ناصر يطبق دروسا تعلمها في عقد سابق، أي خلال أزمة السويس. ومن ثم، كما حدث في عام ١٩٦٧، عجل في حرب لم يتمكن من الفوز فيها عسكريا، ولكنه اعتقد أن بوسعه أن يكسب سياسيا، لأنه راهن على أن الدولتين العظميين، والأمم المتحدة ستتدخل لصالحه. في عام ١٩٥٦، ثبت أن ذلك كان رهانا ذكيا. ولكن في عام ١٩٦٧ فشل ذلك فشلا ذريعا، مع نتائج كارثية على مصر، ناهيك عن الفلسطينيين. ألم كان أفضل بالنسبة لجميع الأطراف لو أن الأمم المتحدة أصرت في ١٩٥٦ على أنه يجب على ناصر أن يقدم لإسرائيل ضمانات أمنية مجدية مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية؟

إن العبرة المستفادة من حرب ١٩٦٧ هي أن السلام لا يتحقق على أفضل وجه بتدخل الأمم المتحدة بل بالتيسير لمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

أشكر المجلس مرة أخرى على منحي شرف مخاطبته بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دوران على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيمي.

السيد إبراهيمي (تكلم بالإنكليزية): إنني شديد الامتنان للرئيس على دعوته الكريمة. ويشرفني عظيم الشرف أن أعود إلى هذه القاعة، وهذه المرة بصفتي عضوا في مجموعة الحكماء.

إن مؤسس مجموعتنا، نيلسون مانديلا، كان متحمسا لفلسطين. وتكلم عنها مرارا ودائما تكلم بقوة. وناقش آرائه مع

بين حماس وفتح، لا تستطيع أي حكومة إسرائيلية أن تجازف بمخاطرة كبيرة في الأمن الإسرائيلي في الضفة الغربية وتأمل أن تظل في السلطة.

إن الإسرائيليين يدركون بشدة فعلا أنه في فترة زمنية قصيرة جدا قد يجدون أنفسهم يشهدون عبر مرتفعات الجولان جنودا إيرانيين مستقرين في سوريا. فكيف يمكن للعالم أن يطلب منهم اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى اختراق الضفة الغربية أيضا؟ هذه المغالطات الثلاث تعزز منظور عام يولي أهمية مبالغ فيها للإجراءات الإسرائيلية. إنه يسيء تفسير سلوك الجهات الفاعلة العربية والإسلامية كرد فعل على الدولة اليهودية وليس نتاجا للاستراتيجيات والتصورات الإقليمية الخاصة بها. ويشجع مجلس الأمن على ذلك، ربما عن عدم إدراك، بمكافأة جهود السلطة الفلسطينية التي ترمي إلى تدويل النزاع بالتطلع إلى الأمم المتحدة للتدخل بالنيابة عنها في المفاوضات مع إسرائيل.

إن هذا الانحراف نحو تدويل المسألة مخوف بالخطر. وعندما تضع الأمم المتحدة الفلسطينيين بوصفهم محاورين مع إسرائيل بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية، فإنها تقلل من فرص السلام، لأنه لا تفعل شيئا لتبديد الشواغل الأمنية الحقيقية لإسرائيل. إن المسار الأفضل يتمثل في حث الفلسطينيين على العودة إلى المفاوضات المباشرة. ولئن كان احتمال أن تؤدي هذه المفاوضات إلى حل سريع لمسائل الوضع النهائي ضئيل، هناك ما يدعو إلى التفاؤل بشأن الترتيبات المؤقتة التي من الواضح أنها تصب في صالح الجانبين. ومما يثلج الصدر الاستعداد الجديد لدى الدول العربية السنية التي تتشاطر شواغل إسرائيل بشأن إيران لدعم الحلول البناءة.

أود مرة أخرى أن أذكر مجلس الأمن بمثال جمال عبد الناصر. إن أي شخص من أتباع مدرسة مراجعة الأحداث التاريخية ولديه ادعاءات تاريخية ما كان يريد أبدا حريا في عام ١٩٦٧. فقد كانت أفضل الوحدات العسكرية لديه موحلة في

أو الاستقلال، واختيار إما البقاء ديمقراطية أو أن تصبح دولة فصل عنصري. لكن أيا من هذه الجماعات تدعو الولايات المتحدة إلى فرض هذا الخيار الوشيك المفترض، بغض النظر عن المرات العديدة التي تبين فيها إسرائيل أنها تفضل خيارا مختلفا وأسهل: استمرار الاحتلال.“

ومنذ عام ١٩٦٧، عانى الشعب الفلسطيني من أقسى أعمال القمع والعنف والعقاب الجماعي. وخلال تلك الفترة، قامت إسرائيل ببناء حوالي ١٢٥ مستوطنة وما يزيد على ١٠٠ مما يسمى بؤر استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجميعها في انتهاك للقانون الدولي. لقد زرعوا حوالي ٦٥٠.٠٠٠ مستوطن غير شرعي في فلسطين: ٣٥٠.٠٠٠ في الضفة الغربية و ٣٠٠.٠٠٠ في القدس الشرقية. وقد سجنوا ٨٠٠.٠٠٠ فلسطيني ودمروا ٤٨.٠٠٠ منزل. وقد ألغوا تصاريح إقامة ٢٥٠.٠٠٠ فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وغزة، وأكثر من ١٤.٠٠٠ تصريح في القدس الشرقية. إن جدار الفصل يقسم الضفة الغربية، كما يشرذمها العديد من نقاط الحواجز التي تفرضها إسرائيل وتنتقص من كرامة الفلسطينيين وتمنع الناس من القيام بأعمالهم التجارية العادية دون عوائق.

والواقع أن السكان الفلسطينيين ضعفاء للغاية وفي حاجة ماسة إلى الحماية من المجتمع الدولي. وينبغي توفير الحماية بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ولكن، للأسف، تتم الإشارة في الأرض الفلسطينية اليوم إلى اتفاقيات جنيف في حالات اخرجها كثر من حالات الامتثال لها. وأود بصفة خاصة أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة المتردية في قطاع غزة. وهناك معلم كئيب آخر تصادف هذا العام ذكره السنوية العاشرة وهو فرض الحصار الذي يرقى إلى مستوى عقاب جماعي لجميع سكان غزة البالغ عددهم ١,٧ مليون شخص.

ولم أشارك إلا في زيارة واحدة من زيارات مجموعة الحكماء إلى غزة، وكانت في عام ٢٠١٠. ويصعب وصف البؤس في

الزعماء اليهود في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة، وكان يعتقد أنه أُنقذ بعضهم بأن دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية كان حقا سياسيا وأخلاقيا.

وعندما أطلق مجموعة الحكماء، أعطى مجموعتنا أولويات ثلاث. وكانت إحداها فلسطين. واستجابة لذلك، زارت مجموعة الحكماء فلسطين وإسرائيل أربع مرات في الأعوام الثمانية الماضية. ولم يوافق رئيس الوزراء نتنياهو أو أي عضو في حكومته على مقابلتهم. ونحن نشاطر تماما رأي مانديلا القائل بأنه يجب أن يكون للفلسطينيين دولتهم، وأنه ينبغي أن تعيش الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام، وأنه يتعين كفالة أمن جميع الدول في المنطقة. بيد أن الحقيقة المحزنة هي أنه بعد ٥٠ عاما على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لم يتم تحقيق سوى القليل من النتائج لقيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء في تلك الأقاليم.

وأنا متأكد من أن العديد من أعضاء المجلس قد قرأوا مقال ناثان ثرال الذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز ٢ في حزيران/يونيه. وفيما يتعلق باستمرار الاحتلال يقول إن هذا

“الترتيب المرن والمستدام يتفوق استند إلى ثلاث ركائز: الدعم الأمريكي، والضعف الفلسطيني واللامبالاة الإسرائيلية. وتكفل هذه الركائز معا للحكومة الإسرائيلية، أن استمرار احتلالها هو أقل تكلفة بكثير من التنازلات اللازمة لإنهائه.”

وأعتقد أن المقال يوحي بأن هناك ركيزة رابعة تدم الحالة، وهي الشلل شبه التام لمجلس الأمن. أي تلك الركائز قد تتغير من أجل كسر الجمود؟ ويبدو أنها ليست دعم أمريكا غير المشروط لإسرائيل. يقول ثرال،

“يتم القول للأمريكيين بأنه سيتعين على إسرائيل أن تختار، في القريب العاجل، إما إعطاء الفلسطينيين الجنسية

للتكلم مع جميع الأطراف، ولكن قبل كل شيء مع ممثلي المجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين. وبالتالي، يمكن أن يروا بأنفسهم جميع الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وكذلك ما يلحقه الاحتلال بالنسيج النفسي والمعنوي للرجال والنساء والأطفال من الطرفين: كل من السلطة القائمة بالاحتلال والشعب المحتل. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل تقدير الحكماء للعمل الذي تقوم به حركة السلام في إسرائيل ومدافعها الشجعان عن حقوق الإنسان مثل مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، ومنظمة كسر جدار الصمت والحركة الإسرائيلية ضد هدم المنازل وكذلك كتابات المؤلفين المتميزين من قبيل غيديون ليفي ويوري أفيري.

وإذا تمكن المجلس من القيام بهذه الزيارة، فسيروا أعضاؤه مدى الحاجة الملحة إلى تنفيذ العديد من القرارات الملزمة التي اتخذها المجلس منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، بدءاً بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك أحدثها، وهو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي ركز على عدم مشروعية بناء المستوطنات. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تذكير المجلس بأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يجري تجاهله بالفعل؟ وقرار الحكومة الإسرائيلية الأخيرة لإضفاء الشرعية على ما يسمى بالبور الاستيطانية في الضفة الغربية يبين مرة أخرى تجاهلها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

والاتصالات غير السرية تماماً للحكومة الإسرائيلية مع بعض البلدان في المنطقة لا يمكن أن تكون بديلاً عن السلام مع الفلسطينيين. فلا سبيل لفتح الطريق أمام إقامة سلام وتعاون دائمين بين إسرائيل وجميع جيرانها إلا من خلال إيجاد حل عادل وحقيقي للمشكلة الفلسطينية.

وتوفر مبادرة السلام العربية أساساً سليماً لحدوث ذلك. وقد تجاهلت الحكومة الإسرائيلية طوال هذه السنوات المبادرة

ذلك القطاع الحزين والمكتظ، وهو يؤس أكثر مشقة من أن يتم تحمله. وأخبرتنا إحدى الشابات، "لقد وضعنا إسرائيل تضعنا في أحد معسكرات الاعتقال. وأولئك الذين يسمون أنفسهم قادتنا ينتزعون الهواء الذي نتنفسه". وليس بوسع سكان غزة البقاء إلا من خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن استمرار تدخلات المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام. ولكن ما هي نوعية الحياة بالنسبة لهم - بيئة مكتظة جداً، ومدن نصف مدمرة، وبلا عمل، ومياه غير صالحة للشرب، وكهرباء لا تصلهم سوى بضع ساعات يومياً عندما تكون متوفرة، هذا إن توفرت على الإطلاق، وإنسانياتهم الأساسية المسلوقة بفعل الإذلال المستمر والحاجة إلى الاعتماد على الآخرين والمؤسسات الخيرية من أجل البقاء؟ وما يزيد الطين بلة، أن الإخفاق غير المسؤول للقادة الفلسطينيين، وبخاصة قادة فتح وحماس، في المصالحة والوحدة يشكل عائقاً كبيراً أمام كل من الحياة اليومية للشعب، ونضال المجتمع المدني والسجناء وغيرهم من أجل حشد الدعم الوطني والإقليمي والدولي من أجل مكافحة الاحتلال.

وعلى الرغم من الالتزام الشخصي من جيمس ولفنسون وجهوده الجديرة بالثناء، فلم تحقق المجموعة الرباعية سوى النذر اليسير، قبل تعيين السيد توني بلير، ومنذ ذلك الحين كانت غائبة تماماً. وأنا متأكد من أن المجلس يدرك أن الكثيرين اليوم يرون أن المجموعة الرباعية لم تعد مجدية. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة جداً إلى أن يقوم المجلس الأمن بدور نشط في هذا الصدد. وقد يود المجلس أن يبدأ بتنظيم زيارة لجميع أعضائه إلى إسرائيل وفلسطين. واللافت أنه نظراً لطول مدة إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس، وتواتر زيارته إلى مناطق نزاع أخرى، لم تجر أي زيارة ميدانية لعقود عديدة. وفي تلك الزيارة، يمكن أن يغتنم الأعضاء الفرصة

ذلك الاعتداء بسكين عن مقتل أحد حرس الحدود الإسرائيليين وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح. ونعرب عن خالص مواساتنا للضحايا وأسراهم. وتكرر الولايات المتحدة التزامها بالوقوف إلى جانب إسرائيل في مواجهة قوى الإرهاب هذه.

إن حركة حماس هي إحدى قوى الإرهاب هذه والتي أسفرت مرة أخرى عن وجهها الحقيقي أمام العالم في وقت سابق من هذا الشهر. وهي منظمة إرهابية وحشية لدرجة أنها لن تتردد في تعريض أرواح الأطفال الأبرياء للخطر. فقبل بضعة أسابيع، اكتشف مسؤولون من الأمم المتحدة نفقا أسفل مدرستين تديرهما الأمم المتحدة في غزة. وهو من نفس نوعية الأنفاق التي تستخدمها حماس منذ سنوات. وحماس تستخدم هذه الأنفاق لتهرب المواد التي تحتاجها لتصنيع الصواريخ أو للتسلل داخل إسرائيل لمهاجمة المدنيين أو اختطافهم تحت جنح الظلام. فلنتخيل أطفالا يلعبون في فناء مدرستهم فيما تقوم حماس بنقل متفجرات تحت أقدامهم. ولنتخيل أطفالا يتلقون العلم، في الوقت نفسه الذي ربما يقوم إرهابيون بالزحف على عمق بضعة أقدام تحت الأرض متجهين نحو إسرائيل. وكل ذلك كان يحدث أسفل مبنى يرفع علم الأمم المتحدة. إنه لأمر فظيع.

ولكن عندما نفكر في حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى العاملة في غزة، فإن وجود هذا النفق ينبغي ألا يكون مفاجأة. إن هذه هي طريقة حماس في العمل. وحفر الأنفاق في مناطق مدنية مكتظة بالسكان يحمل بصمتها. وحماس تحبئ الهياكل الأساسية العسكرية داخل المباني السكنية والمستشفيات وحولها، كما شهدنا مرة أخرى خلال هذا الشهر في مجتمعات تابعة للأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تتآمر حماس وتخطط بوعي للهجوم على المدنيين وتستخدم المباني المدنية كغطاء لشن تلك الهجمات. إنها استراتيجية خبيثة تثير الغثيان.

إن ثمة أزمة إنسانية رهيبة في غزة. ونظل مؤيدين بقوة للإنعاش والتعمير غزة. وقد زرت شخصا حدود غزة في وقت

المُعتمدة خلال مؤتمر القمة العربية في بيروت في عام ٢٠٠٢. ودعت البلدان العربية بالإجماع إسرائيل والإسرائيليين إلى

”قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار“.

ويتحدث الساسة الإسرائيليون من اليسار واليمين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني في إسرائيل بشكل روتيني عن خطر الفصل العنصري. ويحذر بعضهم من أن بلدهم قد تصبح دولة فصل عنصري؛ ويدين آخرون الممارسات التي تخلق بالفعل نظاماً للفصل العنصري. وأياً كان الأمر، فإن ثمة حقوقاً للفلسطينيين؛ إن لهم حقوقاً فردية مثل جميع البشر ولهم حقوق جماعية، مثل أي شعب آخر في العالم. ولهم الحق في النضال من أجل نيل حقوقهم بجميع الوسائل المشروعة المتاحة لهم.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن جميع قواعد التضامن الدولي، إلى تقديم دعم فعال للنضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والقهر. ومن شأن هذا الدعم أن يساعد، في الواقع، على تحرير كل من فلسطين وإسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أتقدم بخالص الشكر إلى السيد الإبراهيمي، عضو مجموعة الحكماء، على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا معنا اليوم.

أولاً، تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع في الأسبوع الماضي في القدس. لقد أسفر

تتلقاها غزة لتقوية بنيتها التحتية الإرهابية، بدلا من مساعدة الشعب. إن حماس لا تزال منظمة إرهابية، مصممة على تدمير إسرائيل. وهدفها هو هزيمة إسرائيل بالقوة. وستستخدم جميع الموارد المتاحة لها لمواصلة القتال.

ويجب على مجلس الأمن أن يهب لإدانة إرهاب حماس. فحماس تمثل تهديدا إقليميا آخر، غالبا ما يتجاهله المجلس. وبينما تفحص وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بدقة إجراءات إسرائيل، فإن قلة فحسب هم الذين ينتقدون الإرهاب الذي تواصل حماس التآمر لارتكابه. بل إن بعض الدول الأعضاء في المنظمة تحتفظ بعلاقات مع حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تزدهر في غزة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتحد ويقول: لقد فاض الكيل. ويتعين أن نمارس ضغوطا على حماس لإنهاء طغيانها على سكان غزة. وينبغي أن ندين حماس في قرارات المجلس وبياناته. وينبغي أن نحدد حماس بالاسم بوصفها الجماعة المسؤولة عندما تُطلق صواريخ من غزة أو عندما يتم اكتشاف أنفاق جديدة. وينبغي أن نصنف حماس باعتبارها منظمة إرهابية في قرار، ينص على عواقب لأي طرف يواصل دعمها. وبهذه الطريقة، يمكننا المساعدة في بناء شرق أوسط أكثر سلاما. وبهذه الطريقة، يمكننا الوفاء بمسؤولية المجلس المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين فعليا. وبينما يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناة السكان في غزة، يجب علينا أيضا أن نعترف بأننا لن ننجح في معالجة هذه المعاناة بصورة كاملة حتى يفقد الإرهابيون سيطرتهم على السلطة.

ولذلك، فإن ثمة دورا لجميع الدول في هذا الصدد. ويجب أن نفعل ما هو أكثر بكثير لنُظهر لحماس أننا لن نتسامح مع الإرهاب. ويجب أن نبين أنه عندما تستخدم حماس المنازل والمدارس لإخفاء هياكلها الأساسية الإرهابية، ستكون هناك عواقب. ويجب على أولئك الذين يزودون حماس بالأسلحة والأموال والدعم السياسي التوقف عن ذلك. وإذا لم يفعلوا ذلك، يتعين على الدول الأعضاء

سابق من هذا الشهر، حيث أطلعني المنسق الخاص ملادينوف على آخر التطورات المفزعة. فما يحدث لسكان غزة أمر مفرح، وهو أمر يمكن تجنبه تماما. إن غزة ذات موقع ممتاز على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ولديها إمكانات هائلة، ولكن الإرهابيين الذين يحكمونها يبددون هذه الإمكانيات.

ولا يخطئ أحد: فإسرائيل ليست هي سبب المشاكل في غزة، رغم أنها غالبا ما تكون المتهم المعتاد في هذه القاعة. فقبل ١٠ سنوات جرى سحب جميع الجنود الإسرائيليين من غزة. وخلال السنوات العشر الماضية، لم يكن هناك مستوطن إسرائيلي واحد في غزة. كما أن البلدان الخارجية والفصائل السياسية الأخرى ليست السبب في مشاكل غزة. ونحن جميعا نود أن نرى الفلسطينيين في غزة يتلقون المعونة التي هم في أمس الحاجة إليها، وسنواصل العمل لإيجاد سبل لإيصال المعونة إليهم على نحو آمن. ولكن ينبغي ألا ننسى أبدا أن المسؤولية عن هذه الأزمة الإنسانية تقع بالكامل على عاتق الجماعة التي تسيطر على غزة فعليا: حركة حماس.

إن حماس تسيطر على غزة منذ عام ٢٠٠٧. وبعد ١٠ سنوات من حكم حماس، أصبحت الظروف المعيشية لسكان غزة أسوأ من أي وقت مضى. وبدلا من ممارسة الحكم، تفضل حماس تكريس مواردها لبناء ترسانة إرهابية. وبدلا من السعي إلى تحقيق السلام، تفضل حماس إشعال الحروب المدمرة. وبدلا من السماح بوصول المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، تفضل حماس تحويل مبالغ المعونة التي لا حصر لها للإنفاق على مشروعاتها العسكرية.

ولقد رأيت ذلك رأي العين. فقد سرت داخل أحد أنفاق الإرهابيين القادمة من قطاع غزة، والذي اكتشفته إسرائيل وقامت بتأمينه بعد ذلك. وكانت فتحة هذا النفق وجوانبه مبطننة بخرسانة قوية وصلبة. ونحن نعلم إلى أي مدى تمس حاجة الفلسطينيين في غزة إلى الخرسانة لإعادة بناء منازلهم. ولكن هنا، في هذا النفق، نرى كيف تستخدم حماس الخرسانة التي

تقريره الثاني عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعلى كل ما قام به من عمل دؤوب.

وكما أوضح كل واحد من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه مأساة إنسانية مستمرة بلا هوادة تتسم بتعدد النزاعات وتزايد التوترات. وهي بالنسبة للكثيرين في المنطقة مأساة استمرت لأكثر من نصف قرن. ونذكر أن ذكرى حرب الأيام الستة تكتسي أهمية كبيرة لجميع أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي. فهي تصادق بالنسبة للإسرائيليين الذكرى السنوية للحرب التي خرجت منها إسرائيل منتصرة على الرغم من أن لا أحد كان يتوقع ذلك. وتمثل بالنسبة للفلسطينيين مأساة دائمة لخمس سنين من الاحتلال، ٥٠ عاما بدون أن يتمكنوا من تقرير مصيرهم.

ولنكن واضحين، إن نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مأساة لجميع الأطراف - مأساة للفلسطينيين الذين يتوقون إلى الاستقلال ومأساة للإسرائيليين الذين يتوقون إلى السلام والأمن. إنها مأساة استغللتها الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله التي تقوم بكل استهتار بالتضليل باستخدام خطاب الاحتلال من أجل تحقيق غاياتها.

والعقود الكثيرة من العنف والخسارة والغضب والكراهية إنما تثبت أمرا واحدا فقط، وهو أن النزاعات لا يمكن إدارتها أو احتواؤها إلى الأبد. ولذلك، يجب علينا هذا العام أن نتحرك صوب السلام بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي وليس نحو مستقبل مجهول وخطير. ودعم حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإذا أردنا أن نحقق ذلك، يتعين على كلا الجانبين الامتناع عن أي خطوات تضر بآفاق حل الدولتين.

وهذا يعني أن الشعب الإسرائيلي يجب أن يعيش في مأمن من آفة الإرهاب والتحريض المعادي للسامية، التي تقوض بشكل خطير آفاق حل الدولتين. وندين القتل المروع لهاداس مالكا،

في هذه الأمم المتحدة العمل معا لممارسة ضغط حقيقي على أنصار حماس كي يتوقفوا. فمعا، يمكننا أن نُظهر لحماس أن تكتيكاتها الإرهابية لن تؤدي إلا إلى المزيد من العزلة. ومعا، يمكننا أن نُظهر لحماس أن تكتيكاتها الإرهابية ستفشل. ولذا، ينبغي أن نتصرف الآن قبل أن تعرض حماس سكان غزة للخطر مرة أخرى ببناء المزيد من الأنفاق تحت أقدامهم.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنني أمضيت الكثير من الوقت في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية. وتحدثت مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وزرت المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وزرت كل جزء من حدود إسرائيل. وشهدت التهديدات. وهناك تهديدات تطوق إسرائيل تماما من كل جانب.

ويمكن للمجلس أن يفعل ما يفعله دوما - الوقوف إلى جانب طرف من الطرفين، وتوجيه اللوم إما إلى إسرائيل أو السلطة الفلسطينية. وذلك لن يفضي بنا إلى أي شيء. ولكن أي شخص شهد ما شاهده - النشاط الإرهابي الحالي في تلك المنطقة - سيفهم أن كل كلمة نقولها في المجلس، لتأليب الطرفين ضد بعضهما البعض، لن تؤدي إلا إلى تعزيز الإرهابيين. وكل ما نقوم به من أعمال ينبغي أن يوجه إلى مكافحة حماس. إنها طرف فاعل خطير لا يهتم لا بالفلسطينيين، ولا بالإسرائيليين، وهي مصممة على تدمير كل شيء في طريقها.

ولذلك، ها نحن مرة أخرى نعقد هذه الجلسة وسنستمع من جديد إلى الخطب بشأن ما إذا كان بلد من البلدان مع إسرائيل أو ضد إسرائيل، مع الفلسطينيين أو ضد الفلسطينيين. ولكن، أرجو أن يتناول كل بلد التهديد الحقيقي الذي يتسبب في الضرر للكثير من الناس - وهو التهديد المتمثل في حماس.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشارك الآخرين في الترحيب بمقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ملادينوف على

وندعو المنطقة والإسرائيليين والفلسطينيين إلى اغتنام الفرصة التي يمثلها هذا الأمر لتحويل عام ٢٠١٧ ليس فقط إلى ذكرى سنوية أخرى للاحتلال ولكن إلى ذكرى سنوية جديدة للسلام. ولا يسعنا أن نفشل. وكما أوضح المنسق الخاص ملادينوف، ثمة حاجة ملحة لمعالجة الحالة الإنسانية المزرية والمتردة في غزة التي يوجد فيها حالياً أكثر من ٦٥ ٠٠٠ من المشردين.

واستمرار أزمة الطاقة يثير القلق على نحو خاص. فإمدادات الطاقة في غزة ستخفض قريباً إلى ثلاث ساعات فقط في اليوم. وهذا له آثار إنسانية خطيرة، إذ يعطل الخدمات الأساسية، بما في ذلك معالجة المياه والعمليات الطبية الأساسية. وهذه الأزمة الأخيرة تؤكد على الحاجة إلى وقف التصعيد، وإجراء الحوار، والتوصل إلى اتفاق دائم بين الجهات الفاعلة الفلسطينية يؤدي إلى بسط السلطة الفلسطينية لكامل سيطرتها على قطاع غزة.

وقبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في لبنان. إننا نرحب بالقانون الانتخابي الجديد، التي صدق عليها البرلمان اللبناني في ١٦ حزيران/يونيه. فهو معلم هام نحو استمرار الحوكمة والاستقرار، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات جديدة. ولكن يجب ألا ننسى أهمية كفالة امتداد الاستقرار إلى جميع أنحاء لبنان. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء ازدياد خطاب حزب الله على طول حدود لبنان الجنوبية وندعو كلا الجانبين إلى التقيد بالقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وتجدد النزاع لا يخدم مصلحة أي طرف من الطرفين. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى اتخاذ خطوات لنزع فتيل التوتر.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهامهم هذا الصباح، ولا سيما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولا ملادينوف، وأؤكد له كامل دعم أوروغواي في اضطلاع عمله.

وترحب أوروغواي بعرض التقرير الثاني عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويؤسفنا أنه لا يوجد أي تقرير خطي

الشرطية الإسرائيلية البالغ عمرها ٢٣ سنة يوم الجمعة الماضي. وندين اكتشاف جزء من نفق مؤخرًا يمر تحت مدرستين تابعتين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة. وندعو حماس إلى نبذ العنف وتفكيك شبكة الأنفاق لديها. ولا يمكن أن نسمح لها بأن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل.

وإذا كنا نريد تحقيق حل الدولتين، فإن ذلك يجب أن ينطوي أيضاً على امتناع إسرائيل عن مواصلة التوسع الاستيطاني. وفي الأسبوع الماضي فقط، أدان وزير خارجية المملكة المتحدة إعلان إسرائيل الأخير عن بناء أكثر من ٣ ٠٠٠ من الوحدات الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد بلغ الآن عدد الوحدات المزمع بناؤها هذا العام أعلى مستوى في ربع قرن. وهذه الخطوات تقوض إمكانية قيام دولتين لشعبين.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن موقف المملكة المتحدة القائم منذ أمد طويل بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال واضحاً وبدون تغيير. فنحن نؤيد تسوية تفاوضية تؤدي إلى إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة ولها مقومات البقاء على أساس حدود ١٩٦٧ - بتبادل للأراضي متفق عليه، ومع القدس عاصمة مشتركة للدولتين وتسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها وواقعية لمسألة اللاجئين.

ولكن تلك الرؤية ثبت أنها بعيدة المنال طيلة فترة طويلة جداً. وتغير السياق الإقليمي المتمثل في تقارب المصالح العربية والإسرائيلية يتيح فرصة فريدة لتطوير العلاقات العربية - الإسرائيلية وتهيئة الظروف لاستئناف محادثات إسرائيلية - فلسطينية جادة. ومع مراعاة ذلك، نرحب بإعادة تأكيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على مبادرة السلام العربية هنا اليوم. ويجب علينا أن ندعم ما أبان عنه الرئيس ترامب وإدارته من قيادة ومشاركة في تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن شاهدين على النزاع بين إسرائيل وفلسطين منذ إنشاء المنظمة. ولمدة سبعة عقود، بُذلت جهود أحادية وإقليمية ومتعددة الأطراف للنهوض بالسلام في الشرق الأوسط. وكانت هناك لحظات أمل حقيقي ومحطات تاريخية، مثل اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، من بين أخرى، حيث بدا أن التقدم المحرز يتلاشى بسرعة بفعل قرارات وإجراءات من جانب أحد الطرفين أو كليهما، مما يزيد من حدة التوترات ويشجع فحسب على تبني أكثر المواقف تطرفاً.

وللأسف، فإننا نشهد منذ سنوات حالة غير مستدامة، تهدد بتقويض الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق السلام. وفي هذا السياق، وقبل ستة أشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الرامي إلى تحقيق الاستقرار وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تهدد آفاق السلام وحل الدولتين. وكان القرار دليلاً واضحاً على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على الاختتام السلمي والناجح لهذه العملية. وعلى الرغم من ذلك، وحتى تاريخه، صعدت إسرائيل إعلاناتها بمواصلة سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، والتي تستخفّ بذلك القرار وبالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يؤكد أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز.

وبالمثل، فإن استمرار حوادث العنف والهجمات الإرهابية والصمت الذي يُبنى بالتواطؤ وقلة اللوم والعقاب فيما يتصل بالتحريض على تلك الحوادث والهجمات وتمجيدها والسياسة غير المفهومة المتمثلة في تقديم تعويضات مالية لأسر السجناء أو أولئك الذين يموتون أثناء ارتكاب هذه الأفعال، هي أمور لا تعزز السلام بأي صورة، حيث تعرض إمكانية تحقيق حل الدولتين للخطر بقوة. وقد أدانت أوروغواي وستواصل إدانة هذه الأعمال بقوة.

وجنبا إلى جنب مع الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، تؤيد أوروغواي بقوة حل الدولتين المستقلتين وهي مقتنعة بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي سيؤدي إلى التعايش السلمي بين

مصاحب، لأنه يتضمن قدراً كبيراً من المعلومات التي تتطلب قراءة متأنية. وهكذا، يجب علينا الآن أن ننتظر يومين أو ثلاثة أيام لكي تدون الصيغة الشفوية في محاضر جلسات مجلس الأمن. ونحن لا نفهم السبب في عدم تقديم تقرير خطي ولماذا يجب أن تنتظر نشر المحاضر.

خمسون عاماً من الحرب. خمسون عاماً يشوبها العنف والاشتباكات العسكرية الخطيرة والهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف والقتل وموت عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، فضلاً عن معاناة الملايين. إن جذور هذا النزاع تعود إلى زمن بعيد في صفحات التاريخ. فأمال الناس في العيش في سلام وأمن قُضي عليها جراء عدم المساواة وانعدام الفرص والتعصب والالتفاتات المتبادلة، التي يكون فيها طرف مُحق ويتصرف تصرفاً سليماً على الدوام ويكون فيها الطرف الآخر مُخطئاً ويتصرف تصرفاً مشيناً.

وبالتالي، تشتد التوترات كل بضع سنوات وتسفر الاشتباكات عن أقصى قدر من الدمار والموت.

إلى أن جاء يوم، ربما بعد أن استنزفت عبثية سفك الدماء قواهم وبعد أن فهموا أنهم يمكن أن يستمروا لسنوات دون خروج أي طرف منتصراً، واتتهم فيه الشجاعة لوقف الأعمال العدائية والجلوس لإجراء محادثات واختيار السلام.

ومن الواضح أنني أتحدث عن عملية السلام في كولومبيا. وسيسأل الأعضاء لماذا أشير اليوم إلى كولومبيا. الإجابة بسيطة. إن كولومبيا هي أفضل مثال على إمكانية تحقيق السلام بعد نزاع طويل إذا أظهرت الأطراف المعنية التزاماً راسخاً وحقيقياً بالتفاوض والتوصل إلى اتفاق وكانت لديها الشجاعة للمخاطرة بكل شيء لتتقيد بالاتفاق.

لقد بعث اتفاق السلام في كولومبيا برسالة أمل قوية في جميع أنحاء العالم في وقت تستمر فيه العديد من النزاعات المسلحة، بما في ذلك واحد من أطولها وأعقدها، والذي تدور المواجهة فيه بين إسرائيل وفلسطين منذ ٧٠ عاماً.

المباشرة في أقرب وقت ممكن ومن دون شروط مسبقة، باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو تحقيق السلام وحل الدولتين - وهو هدف تتشاطرهُ الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين والفلسطينيين الذين حُرّموا منه حتى الآن بسبب قادتهم.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص ملا دينوف على إحاطته الإعلامية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أبو الغيط والسيد الإبراهيمي والسيد دوران على حضورهم وإحاطاتهم الإعلامية.

لقد امتدت قضية فلسطين لسنوات طوال واستعصت على الحل بسبب تعقيدها. إن فلسطين وإسرائيل جارتان منذ الأزل، ورقة أرض كل منهما مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأخرى. وهما في الواقع تتشاطران مصيراً مشتركاً. ولن يتمكن الطرفان من إيجاد حل للقضية الفلسطينية وللمسائل الأخرى الأكثر جوهرية المتعلقة بالشرق الأوسط إلا بحل النزاعات والخلافات عن طريق الحوار والتشاور وتحويل سيوفهم إلى محاريث.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بإحساس متجدد من الإلحاح وأن يتحمل بشكل جماعي مسؤولية الدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني. وهناك حاجة ملحة إلى أن يمارس الجانبان ضبط النفس ويتخذا إجراءات ملموسة لاستئناف محادثات السلام دون تأخير بغية تحقيق حل الدولتين في أقرب وقت ممكن.

أولاً، يمثل قيام دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل المسار الصحيح للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية هو الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني، وهو كذلك مفتاح حل القضية الفلسطينية. واستناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي لجميع الأطراف أن تشجع بحزم عملية السلام.

إسرائيل وفلسطين. ولتحقيق ذلك، سيتعين على الأطراف تيسير الظروف المفضية إلى إيجاد تسوية تفاوضية تكون مقبولة للطرفين وتحل المسائل المتعلقة المتصلة بالنزاع.

وكما فعلنا بشكل قاطع منذ عام ١٩٤٧، نؤكد مرة أخرى دعمنا غير المشروط لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي أجواء من التعاون المتجدد، خالية من أي تهديدات أو إجراءات من شأنها أن تعرض السلام للخطر.

ومن الضروري عكس الاتجاهات الحالية على أرض الواقع التي تجعل إنشاء دولة فلسطينية أمراً بالغ الصعوبة. ومن الضروري أيضاً أن تفني السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبما يتماشى مع قرارات المجلس وإرسال رسالة سياسية واضحة بغية كسر الحلقة المفرغة للريبة المتبادلة.

وبعد ٧٠ سنة رسّخت إسرائيل خلالها نفسها بوصفها دولة متكاملة وعصرية وعضواً كامل العضوية في المنظمة، ما زالت فلسطين تواجه صعوبات خطيرة في ما يتصل بالتنمية والتكامل الدولي وتوحيد إقليمها، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على شعبها ويؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة بأسرها.

وعلاوة على ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي، والذي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، يساهم أيضاً في التسبب في حالة إنسانية خطيرة للفلسطينيين المتبقين في تلك الأراضي ولأولئك الذين يلتزمون اللجوء في بلدان أخرى في المنطقة. وهذا ظلم تاريخي يجب تصحيحه من قبل الأطراف وبدعم من المجتمع الدولي والمجلس.

وترحب أوروغواي بجميع المبادرات الدولية والإقليمية والأحادية التي تتيح إحراز تقدم في البحث عن حلول في عملية السلام في الشرق الأوسط بغية إيجاد حل سلمي وعادل وتفاوضي ودائم وفقاً للقانون الدولي، بما يكرّس التطلعات المشروعة لكلا الطرفين. وما زلنا ندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات الثنائية

لتكثيف جهودها مع جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز حل مبكر وشامل وعادل للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية، وذلك بغرض تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

واليوم، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه، هو اليوم العالمي للاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينسى محنة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، وأن يواصل توفير المساعدات الإنسانية لهم. إننا نحیی ونؤيد الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونشيد بالبلدان التي تستقبل اللاجئين على مساهمتها. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى فلسطين، بما في ذلك عن طريق مساعدة الفلسطينيين على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مبادرة حزام واحد، طريق واحد.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ ومعالی السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد الأخضر الإبراهيمي، العضو في مجموعة الحكماء، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة.

إن الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة تأتي في وقت يترافق مع التحول العنيف الذي يجري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإن روسيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن نشعر بالغضب إزاءه، ونعرب عن تعازينا حيال جميع الذين سقطوا ضحايا لهذه الجرائم الشنيعة.

ومع تصاعد الإرهاب الدولي وتصدّره الشؤون العالمية بوصفه التهديد الرئيسي، بات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في خلفية الأحداث على نحو غير عادل. وفي هذا السياق السليبي، ما فتئ الصراع الفلسطيني يزداد عمقا. واحتمال قيام دولتين أخذ في التراجع. وبدلا من التصدي للعوامل المزعزعة

ثانياً، ينبغي أن يواصل الجانبان إظهار حسن النية وأن يستأنفا المحادثات دون إبطاء تمثيلاً مع مصالح الشعبين. وينبغي للجانبين التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن يبرهنّا بالأقوال والأفعال على حدّ سواء، على صدقهما في العودة إلى محادثات السلام وإعادة بناء الثقة. ويجب أن يتوقف العنف الموجه ضد المدنيين الأبرياء. وينبغي لإسرائيل الكف عن توسيع المستوطنات وإغلاقها لقطاع غزة، وفي الوقت نفسه، تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين سبل العيش للشعب الفلسطيني.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي بناء التوافق والتآزر، وهو شرط خارجي لا غنى عنه لحل القضية الفلسطينية.

وترحب الصين بالدور الكبير الذي تضطلع به جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبلدان ذات النفوذ، وبتعزيز الجهود المبذولة مع كلا الطرفين بغية توطيد الإرادة لإجراء محادثات السلام وتوليد الزخم المطلوب. وينبغي للدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة أن يكون كاملاً، وأية نتائج تسفر عنها هذه الجهود ينبغي أن تحظى بتأييد مجلس الأمن.

وتؤيد الصين جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام بين فلسطين وإسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، شاركت الأطراف المعنية في الجهود الدبلوماسية بغرض التشجيع على استئناف المحادثات. ويحدونا الأمل في أن يواصل كلا الطرفين ردودهما الإيجابية من أجل استئناف المفاوضات في تاريخ مبكر. والصين داعمة قوية لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، وهي وسيط نشط لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي عام ٢٠١٣، تقدم الرئيس الصيني شي جين بينغ باقتراح من أربع نقاط لتسوية قضية فلسطين. وفي عام ٢٠١٦، اقترح وزير الخارجية وانغ بي ثلاث خطوات ومواعيد نهائية لإعادة إطلاق عملية السلام. ولقد قام المبعوث الخاص للصين بشأن قضية الشرق الأوسط بزيارة مؤخرًا إلى فلسطين وإسرائيل بغية تشجيع الطرفين على الالتقاء في منتصف الطريق. والصين على استعداد

الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن واثقون بأن هناك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، حاجة إلى اتخاذ خطوات عملية بغية الخروج من المأزق الخطير في عملية السلام.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نواصل بذل الجهود لاستئناف الحوار السياسي المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على الصعيد الثنائي وفي أشكال أخرى. ومبادرتنا إلى عقد اجتماع بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو في موسكو لا تزال قائمة. ونود أن نرى استئنافاً عاجلاً للنشاط من جانب المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بوصفها الوسيطة الدولية. وعلينا ألا ننسى مسألة الانقسامات بين الفلسطينيين. ومما يؤسف له أن هذه الانقسامات عمرها أيضاً عشر سنوات. والتغلب بفعالية على الانقسامات بالاستناد إلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية يتماشى مع المصالح الوطنية لجميع الفلسطينيين، ويؤدي إلى تحسين الحالة في قطاع غزة، وإيجاد أساس سليم لنجاح عملية سياسية في المستقبل.

إن روسيا تساهم في استعادة الوحدة الفلسطينية، وتلاحظ الجهود التي تبذلها دول أخرى، وخاصة جمهورية مصر العربية.

ونود أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أن زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤثر تأثيراً خطيراً للغاية على المسيحيين الذين يعيشون هناك وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية. فالمتطرفون يستفيدون من العوامل العرقية والدينية للتحريض على الكراهية وتعزيز صفوفهم. وتواصل روسيا بذل جهودها للحد من الهجمات على المسيحيين وغيرهم من الأقليات، وكذلك لمنع تشرذم الحضارات والأديان. هذا هو المنظور الذي ينبغي أن ننظر من خلاله إلى البيان المشترك الذي أصدره في شباط/فبراير من العام الماضي البطريك كيريل، بطريرك موسكو وسائر روسيا، والبابا فرانسيس في هافانا. لقد كان نداء يرمي إلى اتخاذ خطوات سريعة من أجل وقف النزوح الجماعي للمسيحيين من بلدان الشرق الأوسط. وكان أيضاً

للاستقرار المحفوفة بخطر التصعيد، فهي متروكة ولا تؤدي سوى إلى تزايد الحالة سوءاً. وهي تلقي الآن بظلالها على قطاع غزة. وإن عدم وجود أفق سياسي يعزى إلى الجمود المزمّن في عملية السلام. فهو يعزز الشعور باليأس لدى الناس العاديين، أولاً وقبل كل شيء في فلسطين. ونتيجة لذلك، يعطى المتطرفون مجالاً إضافياً للمناورة.

إن موقف روسيا من الصراع في الشرق الأوسط لا يزال يسترشد بالمبادئ وبالثبات عليها. ونحن نؤمن بإيماناً راسخاً بأن التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية لتحسين الحالة في المنطقة بأسرها. وإذا لم يحل الصراع الدائر بين إسرائيل وفلسطين، فسيظل عارا على الشؤون الدولية، ويحبط الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات الإقليمية الأخرى، ويغذي الإرهاب. وفي هذا الصدد، ندعو إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس القانون الدولي. وهذا يشمل قرارات مجلس الأمن، ومبادرة السلام العربية التي أكدها للتو معالي السيد أبو الغيط.

ونحن متأكدون من أن الحل الدائم للصراع يمكن تحقيقه من خلال المحادثات المباشرة بين الجانبين، دون شروط مسبقة. وينبغي لهذه المحادثات أن تؤدي إلى إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وينبغي أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ذات حدود متصلة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس الشرقية، وتكون القدس الغربية عاصمة لإسرائيل. ونحن لا نرى بديلاً من الحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أنه الطريقة الواقعية الوحيدة لوقف المواجهة بين إسرائيل وفلسطين، والشكاوى التي يرفعها طرف ضد الطرف الآخر. وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الامتناع عن استخدام العنف واتخاذ الإجراءات الانفرادية التي قد تشوّه نتائج عملية السلام. وهذا يتعلق ببناء المستوطنات

العالمي لمدة خمسة عقود، نعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة تلك المسائل بشكل جدي. إن موقف كازاخستان بشأن عملية الشرق الأوسط واضح تماما ولا يزال دون تغيير. ونؤيد المفاوضات التي ستؤدي إلى حل الدولتين، وندعو إلى الاستئناف الفوري لتلك المفاوضات، ولا سيما في شكل ثنائي، بدون شروط مسبقة. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو استعادة وتعزيز عملية السلام، وفقا للقرارين ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٢ (١٠٦٧) ومبادئ مدريد، وصيغة الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

وتعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا أن على مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة العمل معا على وضع خارطة طريق جديدة أكثر تفصيلا تجسد مطالب ورغبات الإسرائيليين والفلسطينيين. ويمكن أن تساعد خارطة الطريق تلك في تيسير المحادثات المباشرة بين الجانبين. ويجب أن يكون هناك وقف لتوسيع المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، التي تؤدي إلى دورة جديدة من العنف لا أحد يريدتها.

وبلدي يؤكد أهمية تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. ويجب توحيد الصوت الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل والجمع الدولي. إن الحالة الإنسانية الصعبة في المنطقة، التي تشمل، في جملة أمور، الفقر المدقع، وتزايد البطالة والتخلف الاقتصادي المزمن في غزة، تسهم في عدم الاستقرار والإحباط، اللذين يمكن بدورهما أن يهيئا الظروف التي تؤدي إلى استئناف الصراع. وكازاخستان تشعر بقلق خاص إزاء خطورة الحالة الفلسطينية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لتخفيف المعاناة. وألوان الحصار ونقاط التفتيش المفروضة على غزة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتقويض آفاق السلام.

ونحيي وندعم قرار إسرائيل تقديم بعض الامتيازات الاقتصادية للفلسطينيين لتيسير وتخفيف ظروف الحياة اليومية في أراضي السلطة الفلسطينية.

هدفا لبيان طشقند المشترك المؤرخ ٧ نيسان/أبريل الصادر عن وزراء الخارجية في رابطة الدول المستقلة، بشأن عدم جواز التمييز والتعصب ضد المسيحيين والمسلمين وأفراد الديانات الأخرى.

إن للتاريخ عددا من الفروق الدقيقة ولكن شيئا واحدا يظل واضحا. لقد أنشأنا مجلس الأمن لجمع الدول الأعضاء معا، وليس لإحداث الفرقة بينها. والاستعراض الذي نجره اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط يؤكد حقيقة لا جدال فيها - إن حل المشاكل العديدة، الجديدة منها والقديمة في هذه المنطقة التي طالعت معاناتها، ليس ممكنا إلا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية والجهود الجماعية.

يجب اختيار الحوار والمشاركة، بدلا من العزلة والعداوة. ونعتقد أن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية سيخدم هذه القضية. إن الاجتماع المشترك بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦ قد أوجد الأساس الضروري لهذه المساعي. لكن يجب أن نكون واضحين. لا يمكن تحسين الحالة في الشرق الأوسط إلا بجهة واسعة النطاق من الدول التي تعمل على قمع التهديد الإرهابي. وقد قدم الرئيس الروسي، السيد فلاديمير بوتين مبادرة وجهية إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13). وهذه المبادرة تكتسي مزيدا من الأهمية اليوم. وروسيا على استعداد للمشاركة في العمل الجماعي، وهي على اتصال مستمر مع جميع دول المنطقة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم الرصينة والكبيرة في هذه المسألة الهامة.

وإذ لا نزال نشهد الأزمات الخطيرة غير المسبوقة في الشرق الأوسط، التي كانت عاملا رئيسيا في زعزعة الاستقرار في الأمن

في إحاطته الإعلامية. إن انقطاع الكهرباء الحاد في غزة يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والخدمات البلدية. وقد يسبب اليأس والإحباط على أرض الواقع المزيد من عدم استقرار الحالة الأمنية، والمخاطر تتزايد بينما نتكلم اليوم. فالأزمة تشير إلى أهمية تعزيز المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإنها تشير إلى أهمية العمل من أجل التخفيف ورفع الحصار المفروض على غزة، مع أخذ الشواغل الأمنية في الاعتبار على النحو الواجب.

واليابان، من جانبها، قدمت مساعدات اقتصادية قيمتها ٣٤ مليون دولار إلى فلسطين حتى الآن هذا العام، يستخدم نصفها لمساعدة سبل كسب العيش لسكان غزة. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدعو أيضا الأطراف إلى بذل جهود جماعية لإطلاق مفاوضات ذات مصداقية بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. وتقدر اليابان الجهود التي بذلتها مختلف الأطراف لتعزيز الحوار بين الطرفين. ونشعر بالتشجيع من الحوار بين الولايات المتحدة والأطراف المعنية على أعلى المستويات، ونعتقد أنه من الضروري تعزيز عملية السلام.

إن اليابان تسهم في جهود بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي ستشكل الأساس للمفاوضات الموثوقة. إن المركز الزراعي الصناعي في أريحا الذي يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، يستضيف حاليا ست شركات فلسطينية ويعمل على توفير فرص العمل في الميدان. وقد تتحقق هذا بفضل التعاون فيما بين اليابان وإسرائيل وفلسطين والأردن. ومن خلال التعاون، تعزز الثقة المتبادلة وتكتسب الدراية في مجال التنمية الاقتصادية. وهناك إمكانية لتعزيز الطابع التعاوني للمشروع. ونقوم حاليا بتشجيع دول أخرى لزيارة المجمع الزراعي الصناعي في أريحا والنظر في مشاركة شركات القطاع الخاص في المشروع.

إن ٥٠ عاما من الاحتلال وقرابة ٧٠ عاما من الصراع الذي لم يحل يجب أن تذكرنا جميعا بالتكلفة الباهظة التي تكابدها

ختاما، إن كازاخستان مقتنعة بأن جهود الدول الراحية لعملية السلام، والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك حسن نية جميع الأطراف والجهات الفاعلة في العملية التفاوضية ستحقق الحل السياسي في الشرق الأوسط.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ملادينوف بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يتناول العقوبات البارزة أمام تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. وأود أن أشدد على أن القرار يجب أن يتخذ ككل، ويجب أن تسهم جميع الجهود في استئناف الحوار السياسي، وهي سبيل أساسي لتسوية الصراعات.

وتواصل اليابان دعم حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع مبادلات متفق عليها، بحيث يتحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قادرة على البقاء وإسرائيل داخل حدود آمنة ومعرّف بها. إن العقوبات المذكورة في القرار لا تزال قائمة وتعزل عملية السلام. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، سمعنا إعلانات ببناء مستوطنة جديدة وتوسيع الوحدات السكنية في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. وتظل اليابان ثابتة في موقفها بأن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولطالما دعت حكومة إسرائيل إلى تجميد الأنشطة الاستيطانية تماما.

ولا يمكن تبرير حالات العنف التي وقعت، مثل إطلاق النار والهجوم بالطعن بالقرب من مدينة القدس القديمة في الأسبوع الماضي لأي سبب من الأسباب. وتؤدي هذه الهجمات إلى تكثيف دوامة العنف، واليابان تشعر بالقلق إزاء زيادة حالات العنف التي تلت ذلك. وتدّين اليابان جميع أعمال العنف وترفض التحريض وتمجيد العنف لأنها تتعارض جذريا مع الحل السلمي للصراع. وفي ذلك الصدد، تشعر اليابان بالقلق متزايدا إزاء الحالة المتدهورة في غزة، والتي أشار إليها السيد ملادينوف

وأود اليوم التطرق إلى ثلاث نقاط بشأن ما نرى أنه ضروري الآن لأجل المضي قدماً.

أولاً، ما يزال موقف المجتمع الدولي واضحاً إزاء الاحتلال وضرورة التوصل إلى حل الدولتين. ولكن يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان، وإلا سيكون الحل الذي يسعى المجلس للتوصل إليه - دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن - بعيداً عن المنال، ما ينجم عنه واقع يرسخ وجود دولة واحدة واحتلالاً مستمراً.

وهناك ضرورة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبعد عقود من العنف والمعاناة التي ألحقت الضرر بكلا الجانبين، فإن في هذه الذكرى تذكيراً لنا بأنه ليس بوسع الطرفين وحدهما التوصل إلى حل للنزاع. وإلى جانب الإسرائيليين والفلسطينيين، فإنه تقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية إزاء السعي المستمر لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام.

وما برحت الولايات المتحدة تضطلع بدور رائد في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتعدُّ قيادة الولايات المتحدة لجهود إحياء عملية السلام أمراً أساسياً. ونرحب بالجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد.

وبالمثل فإن للمنظمات الإقليمية أيضاً دوراً تضطلع به. وكما ذكر الأمين العام للجامعة العربية أبو الغيط اليوم، فإن مبادرة السلام العربية أمر أساسي أيضاً. وينبغي أن يستند أي جهد إقليمي إلى هذه المبادرة لأن من شأنها أن تسهم في إطلاق عملية دينامية جديدة لصالح جميع الجهات الفاعلة.

وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى الدعم والمشاركة النشطة من جانب السكان المتضررين بصورة مباشرة، لا سيما الشباب في إسرائيل وفلسطين على حد سواء. فقد ترعرعت أجيال متعاقبة على تكرار دورات العنف والانتقام، في حين انحدر التواصل

المنطقة والفرص التي ضيعناها. وتؤكد اليابان مجدداً أن السلام من شأنه أن يطلق الفرص الجديدة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية لصالح المنطقة وخارجها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اليابان مشاركتها من خلال الحوار السياسي مع الأطراف وبناء الثقة في المنطقة وتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام للجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط؛ والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف؛ والسيد الأخضر الإبراهيمي على إحاطاتهم الإعلامية وعلى جهودهم الدؤوبة سعياً لإحلال السلام. كما أشكر السيد مايكل دوران على مشاركة المجلس اليوم رؤيته.

يوافق هذا الشهر مضي ٥٠ عاماً على حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والجولان السوري. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت قضية فلسطين مدرجة في صدارة جدول أعمال المجلس الذي اتخذ قرارات متعاقبة تدعو إلى إقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

وقد واجهت أجيال من الفلسطينيين مشاقاً عديدة أثناء الاحتلال الإسرائيلي، ليس أقلها أولئك الذين أجبروا على ترك ديارهم بحثاً عن ملجأ في أماكن أخرى. وباتت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، - التي ما فتئت تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٥٠ - تواجه صعوبات مالية مزمنة الآن. وتؤيد السويد بوصفها ضمن المانحين الرئيسيين للوكالة، تماماً التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير بشأن التمويل المستدام. وفي سبيل حشد الدعم السياسي والمالي الذي تشتد الحاجة إليه، فإننا نتطلع إلى استضافة اجتماع رفيع المستوى، جنباً إلى جنب مع الأردن ومنظمة التعاون الإسلامي، في ٢١ أيلول/سبتمبر خلال دورة الجمعية العامة لهذا العام.

على كونها عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تأكيد مطالبته إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع أنشطتها الاستيطانية.

ويشير إعلان إسرائيل مؤخرا عن بناء ٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة الشعور بالقلق، علاوة على تعارضه مع التزام إسرائيل بحل الدولتين. وندعو في اتساق مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضا جميع الدول إلى التمييز في معاملاتها بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

ونرى أن إنهاء الاحتلال سيساعد على تحسين حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن الإسهام في صون السلام والأمن على نطاق أوسع في المنطقة. ويجب أن يكون هذا هدف مشترك لنا جميعا. ويجب على المجلس التأهب لتقديم المساعدة، ويجب علينا ألا ندخر جهدا في ذلك الصدد.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر لكم ولدولتكم على دعوتكم إلى توقف المجلس اليوم أمام الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، لا سيما الأراضي الفلسطينية والسورية. كما أتوجه بالشكر للسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والذي شُرِّفَ بالعمل تحت رئاسته هنا في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة، والسيد الأخضر إبراهيمي على إحاطتهما الإعلاميتين الوافيتين إلى المجلس.

وإذ أؤكد أن اجتماعنا اليوم ما هو إلا دعوة جديدة وهامة للسلام في الشرق الأوسط تستند في المقام الأول إلى تسوية القضية المحورية بالمنطقة، وهي القضية الفلسطينية، فإن مناقشتنا اليوم هي تذكرة للعالم بمحددات تسوية تلك القضية، وعلى رأسها إنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث للبشرية، والذي بدأ في ٥ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

المباشر بين الشعبين إلى أدنى مستوياته الآن. وما برحت السويد تتعاون بنشاط مع المجتمع المدني في كل من إسرائيل وفلسطين، وتدعو إلى تنشيط التعاون مع الشباب بما يتسق مع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فضلا عن إحياء عملية المناقشة العلنية لإمكانيات تحقيق السلام وحل الدولتين. ويجب أن نثبت لجيل ما بعد اتفاقات أوسلو أن هناك بديلا للعنف والاحتلال، ما دام مستقبلهم قد بات على المحك في نهاية الأمر. وكان الهدف الذي رمت إليه السويد باعترافها بدولة فلسطين هو الإسهام في التقليل من عدم التكافؤ بين الطرفين، فضلا عن بعث الأمل والإيمان بالمستقبل بين الشباب الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

ثانيا، ما تزال الحالة الإنسانية في غزة تتدهور بصورة يومية، ويتحمل السكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، وطأة المعاناة هذه. ولن يؤدي قرار الحكومة الإسرائيلية، بموافقة السلطة الفلسطينية، زيادة تخفيض إمدادات الكهرباء إلى غزة إلا إلى زيادة المعاناة والمخاطر، ما سيؤدي إلى تصعيد خطير للتوترات. وليس من مصلحة أحد نشوب نزاع جديد في غزة، ويجب منع تكرار حدوثه. وما زلنا ندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة بحسن نية في عملية مصالحة تؤدي إلى توحيد القيادة الفلسطينية وإعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ثالثا، نرحب بالتقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويتضمن القرار رسائل واضحة إلى الطرفين اللذين يجب على كليهما تنفيذ أحكامه، بما في ذلك عن طريق كفالة المساءلة عن أعمال العنف المرتكبة بحق المدنيين. ومن شأن استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها، بالإضافة إلى العنف والأعمال الاستفزازية، أن تجعل التوصل إلى حل الدولتين أمرا مستحيلا ما لم يتم وقفها.

وبالتالي، فإن من الضروري التصدي لمسألة المستوطنات دون تأخير. ومثلما أقر المجلس بوضوح، فإن المستوطنات في الأرض المحتلة تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، علاوة

فيه والعمل على احتواء أي إجراءات أحادية الجانب، لا سيما النشاط الاستيطاني غير القانوني وغير المسبوق الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، والذي يهدد بالقضاء على حل الدولتين. كما نعيد التأكيد أن ما جاء بقرارات مجلس الأمن لا يعكس سوى المحددات الرئيسية التي تم التوافق عليها في إطار المجتمع الدولي، لا سيما حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف.

أود كذلك أن أتقدم بالشكر لجميع العاملين بال مجال الإنساني بالمنظمة والذين يساهمون في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني داخل وخارج أراضيه وتوفير الخدمات لأجياله المتعاقبة التي لم تعرف وطنًا ولم تسوّى الاحتلال وممارساته. وأخص بالشكر في هذا الإطار وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) التي تقدم خدماتها التاريخية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وأدعو جميع الأطراف المعنية والفاعلة إلى العمل على تخفيف الصعوبات المالية التي تواجهها من خلال الخيارات التي طرحها الأمين العام في تقريره ذي الصلة. إن تخفيف معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال هو أقل ما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي في الوقت الحالي، والتراجع عنه قبل التوصل إلى تسوية نهائية قد يترتب عليه نتائج وخيمة.

حاول كثيرون في الماضي تطبيب آلام الشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته تحت الاحتلال من خلال الحلول الجزئية أو حزم المحفزات، أو مجرد إدارة الصراع وليس حله، وذلك على أمل إبقاء الأوضاع على ما هي عليه. إلا أنه قد تبين لنا جميعاً أن المراهنة على المسكنات، أو محاولات الحفاظ على وضع قائم لن ينتج عنها إلا مزيد من التدهور وتعميق الشرخ والتفرقة في الحقوق بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتكريس واقع على الأرض يهدد مستقبل الجانبين.

إن الأمن هو حق لجميع شعوب المنطقة، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي الذي يحق له العيش بسلام داخل حدوده،

إن طول فترة احتلال الأراضي الفلسطينية، وغياب تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني على مدار عشرات السنين، قد دفعا الكثيرين إلى التشكيك في فاعلية المنظومة الدولية، بل وفي قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الحفاظ على الحقوق الراسخة بميثاق المنظمة والأهداف الرئيسية من إنشائها، وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما يتساءل البعض عن جدوى إثارة القضية بأجهزة الأمم المتحدة، ويدفعون بأن تناولها إنما يعرقل الجهود الحقيقية للتسوية، أو يعدُّ بمثابة فرض حل أو آخر على الأطراف المعنية.

ولعله من المهم أن أعيد التأكيد في هذا الصدد على أن نشاط الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذه الأزمنة المستمرة منذ إنشائه، لم يستهدف يوماً مهاجمة دولة أو حصارها أو نزع الشرعية عنها، بل يستهدف استكمال ما بدا أنه نفس هذه المنظمة منذ سبعين عاماً عندما قررت إنشاء دولتين إحداهما هي إسرائيل التي قامت بالفعل، والأخرى هي التي ما زلنا نصبو لأن نراها تستعيد سيادتها على كامل أراضيها. كذلك فإننا لم نطلب يوماً أو نتوقع من الأمم المتحدة أن تفرض حلاً للقضية. فهو أمر غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، لا سيما وأننا ما زلنا على اقتناع بأن التفاوض هو السبيل الأمثل لتحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة.

إلا أنه في الوقت ذاته، وإلى أن يتم التوصل لاتفاق سلام، فإن المنظمة الدولية يجب أن تظل الكيان الرئيسي والحارس الشرعي المعني بالحفاظ على الحقوق القانونية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وكذلك الحفاظ على مرجعيات هذا التفاوض المنتظر.

وفي هذا الإطار، أود أن أتقدم بالشكر للسيد ملادينوف على أحاطته الوافية لنا اليوم، وقيامه بعرض التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وما جاء به من أحكام ومحددات. فلقد تابعنا الإحاطة باهتمام ونكرر دعوتنا للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى الإنصات لما جاء

أفريقيا والعالم العربي، لسنا هنا اليوم لمناقشة أحداث تاريخية مليئة بالصراعات، وإنني استعجب وبشدة تجاهل هذا المتحدث حقيقة أن مصر هي أول من أبرمت معاهدة سلام مع إسرائيل. كما استغرب الجراءة التي لمستها اليوم لتبرير احتلال أراضي الغير بالقوة، وتأييد للإمعان في التهجير القسري وهدم المنازل وسرقة الأراضي، والتغطية على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين على مدار عشرات السنين. للأسف، إن هذا النهج المتطرف القادر على تبرير الجرائم، هو نفس النهج القادر على إشعال الصراعات مجددا رغم أي جهود للسلام.

ستظل الدعوة التاريخية التي أطلقتها الدول العربية خير دليل على التزامنا بالمبدأ المتوافق عليه في إطار المجتمع الدولي كأساس للتسوية، وهو "الأرض مقابل السلام". ولقد جددت القمة العربية الأخيرة بعمان، التأكيد على التزام رؤساء الدول والحكومات بالمبادرة العربية للسلام، ونحن على أعتاب الذكرى الخمسين للاحتلال. وأود في هذا الصدد أن أؤكد ترحيبنا بما نلمسه من حماس غير مسبوق لدى الإدارة الأمريكية للتوصل إلى تسوية نهائية. كما أؤكد أن مصر تبذل قصارى جهدها لإنجاح هذا التوجه من خلال اتصالاتنا مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين سنستمر في دعوتهما لاستغلال تلك الفرصة.

ختاماً، لعله قد حان الوقت أن يدرك المعنيون بهذا الصراع أن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني قد كتب لهما مصير مشترك من خلال العيش جنباً إلى جنب، وأن طموح الشعبين في الأمن والسلام لن يتحقق لأي منهما إلا من خلال التعايش وقبول الآخر. دولتان مستقلتان تعيشان في سلام جنباً إلى جنب، دولة إسرائيلية، وأخرى فلسطينية على حدود الرابع من يونيو /حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم في مناقشة اليوم.

وفي إطار من علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة، لا سيما الدول العربية. إلا أنكم قد تتفقون معنا أيضاً في أن المساواة في الحقوق بين الشعوب هي أساس العدل والاستقرار. وأنه من الخطأ أن نتصور أن المنطقة يمكن أن تستقيم أوضاعها، أو أن يتحقق الأمن والسلام والرخاء لشعوبها، في وقت يئن فيه الشعب الفلسطيني، كما يخطئ من يراهن على أن انخفاض وتيرة العنف مقارنة بصراعات أخرى بالمنطقة، يمكن اعتباره مؤشراً على تراجع أهمية الصراع أو القضية أو المخاطر المحيطة باستمرارها.

ولندرك جميعاً أن تعاطي المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية كان وسيظل بالنسبة للملايين من شعوب العالم الحر، لا سيما شعوب المنطقة، نموذجاً لقياس العدالة في العالم الذي نعيشه.

إن استمرار الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، هو الأزمة الأكثر قدماً، والأكثر كشفاً للخلل الشديد في تحقيق العدالة بتلك المنطقة المحورية. ويتعين علينا جميعاً أن نتصور هذا المشهد الممتد جيداً، مشهد معاناة هذا الشعب عبر السنين، من تقييد للحرية والاستيطان وهدم المنازل في أراضٍ متقطعة الأوصال، أو من العيش حبساً خلف جدار عازل بالضفة الغربية، أو تحت الحصار بقطاع غزة الذي أصبح شبيهاً بالقنبلة الموقوتة. يتعين تصوره لكي ندرك تأثيره على أجيال كاملة عاشت حبساً له طوال حياتها، بلا أفق سياسي يساعدها حتى على أن تحلم بمستقبل أفضل.

لا أريد التطرق، أو إعطاء وزن للتعمد في خلط الحقائق الذي شهدته جلسة اليوم خلال مداخلة أحد المتحدثين، الذي تجاهل ما شهده الفلسطينيون من ظلم واستيلاء على الأراضي خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، وحتى قبل الاستيلاء على الضفة الغربية والقدس وتجاهل الحركة العالمية التي قادها الرئيس عبد الناصر ضد الاستعمار في كافة أنحاء العالم، وخاصة في

الجهود الدبلوماسية الدولية جزء لا يتجزأ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقد تلقينا من فورنا التقرير الفصلي الثاني للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشأن ذلك القرار.

إن القرار واضح جدا بشأن العنف. فما من مبرر لأي عمل من أعمال العنف أو الإرهاب من أي نوع كان أو من جانب أي شخص أو أي تحريض على هذا العنف. يترتب على جميع المسؤولين التزام أساسي باتخاذ موقف واضح ضد أي نوع من أنواع العنف، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع وإنهاء هذا العنف أو التحريض عليه والإدانة الشديدة لأي هجمات ومن يرتكبها. ينبغي أيضا على جميع الأطراف المعنية الكف عن الأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر. وفيما يتعلق بالمستوطنات، لا نزال نعتقد أنها عقبة أمام حل الدولتين وأنها تؤدي إلى زيادة التوترات ولا تسهم في تحقيق السلام.

إن أي مبادرة دبلوماسية تعتمد على الشركاء الثابتين واستعدادهم لاتخاذ قرارات جريئة. ولهذا السبب نؤيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوصفه الممثل الشرعي للقيادة الفلسطينية المسؤولة عن المشاركة البناءة من أجل النهوض بمفاوضات السلام. وقد حان الوقت للسلطة الفلسطينية لاستعادة السيطرة على قطاع غزة، حيث تدهورت الأوضاع المعيشية بشكل كبير بسبب سنوات من الإهمال والصدمات السياسية والصراع. وفي عملية استعادة كامل فلسطين تحت سلطة واحدة ديمقراطية وشرعية، من الضرورة المطلقة ضمان الأخذ في الحسبان الحتمية الإنسانية.

في ضوء هذه البيئة المعقدة، أود أن أعرب عن تقدير إيطاليا العميق للعمل الشاق الذي يقوم به مؤخرا المنسق الخاص وموظفوه، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجميع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشكل عام. وأود مرة أخرى أن أشدد على المساهمة القيمة للأمم المتحدة في حياة الفلسطينيين في المنطقة وفي أمن

وقبل أن أدلي ببياني أود أن أدين، بأشد العبارات، الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الجمعة الماضي في القدس، وراحت ضحيته الشرطة الإسرائيلية هاداس مالكا. ونود أن نعرب عن تعاطفنا مع ضحايا الهجوم وأسره.

لقد انقضى خمسون عاماً منذ حرب ١٩٦٧. ويجب ألا يكون هناك مجال للقدرية أو الاستسلام. بل على العكس من ذلك، يجب أن تعزز هذه الذكرى تصميمنا الجماعي على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بصرف النظر عن طول الجدل التاريخي أو تعقد الحالة الجغرافية السياسية، فحيثما توفرت الإرادة تيسرت الوسيلة. ويشجعنا مستوى المشاركة الذي تظهره حكومة الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، ونؤيد جهودها في ذلك. إن أي نهج جديد يمكن أن يفضي إلى سلام عادل ودائم سيكون موضع ترحيب، وستسهم إيطاليا فيه طالما ظل ضمن إطار أوسلو ويهدف إلى حل الدولتين الذي نرى أنه ينطوي على الإمكانية الوحيدة القابلة للتحقيق.

على الرغم من أننا ما برحنا نقول إن السلام يجب أن يتحقق في نهاية المطاف من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف، نعتقد أيضا أن دعم الجهات الفاعلة الأخرى على جانب عظيم من الأهمية. وأشير بصفة خاصة إلى دور المجموعة الرباعية للشرق الأوسط التي لديها القدرة على الإسهام بفعالية في إيجاد زخم جديد لعملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في المجموعة الرباعية، لا يزال يعتبر عملية السلام إحدى أولوياته الرئيسية. وبالمثل، فإن مصداقية المسار نحو السلام تتطلب المشاركة المباشرة للشركاء العرب الرئيسية، والتي أعادت التأكيد مؤخرا على أهمية مبادرة السلام العربية بوصفها أداة استراتيجية في المساعدة على تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين وتحقيق مستقبل يسوده التعاون والرخاء في الشرق الأوسط بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكثيف وتسريع

المجتمع الدولي، ومجلس الأمن أولاً وأخيراً، ما من بديل أمامهما سوى مضاعفة ماثرتهما والإبداع في هذه المسألة إذا أردنا تحقيق حل الدولتين. إن ما هو على المحك ليس فقط ضمان السلم والأمن الدوليين، بل أيضاً تمكين قوى الاعتدال من الانتصار في سياق يتصاعد فيه التطرف والإرهاب. ونعتقد أن أي عملية سلام إسرائيلية - عربية يمكن أن تكون علاجاً قوياً لآفة التطرف العنيف والإرهاب التي تستبد بالمنطقة وتمتد إلى خارجها. لذلك، أود أن أكرر دعوتنا إلى الطرفين بالعمل بحزم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لعكس الاتجاهات السلبية لأنها تهدد إمكانية الحل القائم على وجود دولتين. ولهذا السبب لا بد من إنهاء الاحتلال والتخريض على الكراهية والعنف، حيثما برز، وأياً كان مرتكبهما، وأياً كانت دوافعهما. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني الرامية إلى بناء المزيد من جسور التفاهم بين الشعوب على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف استخدام الأفكار المبتكرة للإسهام في الحل الوحيد المجدي، وهو حل الدولتين.

أما فيما يتعلق بالحالة المتفجرة التي لا تطاق في قطاع غزة، بما في ذلك استمرار مشكلة الكهرباء التي تؤثر على مليوني شخص، نصفهم من الأطفال، فنحث الجهات السياسية الفلسطينية على العمل، بمساعدة الأطراف المعنية، على إيجاد حل نهائي. وفي منطقة تتعامل بالفعل مع مسائل إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة، لا بد من إيجاد تسوية دائمة لمشاكل البنية التحتية في قطاع غزة المتمثلة في المياه، والصرف الصحي، والكهرباء. ونؤكد مجدداً دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تواصل عملها الحيوي، لا سيما في مجالي توفير التعليم والصحة، لأكثر من خمسة ملايين نسمة من اللاجئين الفلسطينيين.

وندعو أيضاً المجتمع الدولي إلى القيام على نحو عاجل بتوفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إسرائيل ذاتها. انطلاقاً من هذه الروح، نشجع جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على زيادة التحري عن موظفيها وتعزيز آليات المساءلة المتعلقة بهم.

في الختام، نؤمن إيماناً راسخاً بأن رؤية الدولتين لا يزال الهدف الوحيد الذي يمكن تحقيقه وإنهاء هذا النزاع الطويل والوحيد الذي سوف يساعد المجتمع الدولي على رص صفوفه لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): على غرار المتكلمين الآخرين، سيدي الرئيس، يود الوفد السنغالي أن يشكركم على تنظيم هذه الإحاطة الشهرية اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وخاصة إعداد الورقة المفاهيمية التي ساعدتنا على تركيز مناقشتنا هذا الصباح. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة الدول العربية، والسيد الأخضر إبراهيمي، عضو فريق الحكماء، والإقرار بمشاركة السيد مايكل دوران من معهد هدسون. إن المعلومات التي قدموها إلينا تبرز التحديات الهائلة التي، للأسف، لا يزال يتعين التغلب عليها إذا أردنا وضع عملية السلام في الشرق الأوسط على مسارها.

بعد سبعين عاماً من اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-) وال ٥٠ عاماً التي بدأت بعد احتلال الأراضي الفلسطينية، نتعامل مع كيانين في الشرق الأوسط. فمن ناحية لدينا دولة إسرائيل، وهي دولة ديمقراطية ومزدهرة، كما توحى ذلك القرار، ومن الناحية الأخرى لدينا شعب فلسطين، الذي لا يزال يسعى إلى تحقيق تطلعاته المشروعة في دولة مستقلة وقادرة على البقاء. وبما أن التوترات تضاعفت بسبب عدم إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية وعلى أرض الواقع، ينبغي أن نشير إلى تقرير السيد ملادينوف عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومفاده أن

الجمعية العامة في القرار ١٨١ (د-٢) الذي أعقبته مباشرة الحرب الإسرائيلية - العربية الأولى. وتصادف في هذا الشهر أيضا الذكرى السنوية الخمسون لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ واحتلال الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية في أعقابها. ويجب ألا ننظر إلى هذه اللحظة كلفتحة استذكاري بسيطة أو كممارسة عابرة، بل ينبغي أن تدفعنا إلى التطلع نحو المستقبل وبث حياة جديدة في المساعي التي نضطلع بها.

وهذا يصح بصفة خاصة لأن السمة الثانية التي يميّز بها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هي هيكلية. وإن عدم إيجاد حل الصراع، الذي هو خطير في حد ذاته، يشكل أيضا تهديدا مستمرا للأمن الدولي. ونتيجة لطبيعة الصراع الخطيرة جدا، ورمزيته، ومكانته في المخيلة الجماعية، فإن نطاق هذا الصراع الذي لم يجد حلا له هو نطاق هيكلي يتجاوز أراضي إسرائيل وفلسطين. وأي تصعيد في هذا الصراع يؤدي إلى خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة بشكل لا يمكن السيطرة عليه. لهذا السبب، لا يسعنا أن ننأى بأنفسنا ونقبل بالوضع الراهن الزائف الذي يخفي تدهورا يوميا على أرض الواقع، وتراجعا في مواجهته. إن هدف هذا المسار واضح: إنهاء حل الدولتين باعتباره سرابا في الصحراء، مما يشكل قفزة في المجهول وخطرا يتمثل في تزايد الحالة سوءا.

وأعتقد أننا جميعا نشاطر الرأي القائل إن الحالة الراهنة المؤلمة قد طال أمدها كثيرا. فقد طال أمدها كثيرا بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين ما فتئوا محرومين منذ أمد بعيد من حقهم المشروع في السعي لإنشاء دولة لهم بسبب الاحتلال، وهم يرون هذا الاحتمال يفلت من أيديهم ويتبدد نتيجة التوسع في سياسة الاستيطان. والبيانات التي صدرت في بداية الشهر حول بناء قرابة ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي جزء من اتجاه مثير للقلق، وتمثل زيادة نسبتها ٧٠ في المائة في المستوطنات لهذا العام، بالمقارنة مع العام الماضي،

وبالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية التي تضطلع بها بلدان عديدة، مثل فرنسا ومصر والأردن والاتحاد الروسي، هناك أيضا الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة حاليا.

وترى السنغال إن إعادة التأكيد على مبادرة السلام العربية في آخر مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية هي خطوة كبيرة إلى الأمام. وتشجع السنغال جميع هذه المبادرات وتدعمها بقوة.

وفي السياق نفسه، إن المنتدى الذي ترمع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف تنظيمه في نيويورك بتاريخ ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه لإحياء ذكرى ٥٠ عاما من الاحتلال هو جزء من الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التفاهم بين الطرفين، والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي سلمي لهذا النزاع.

وفي الختام، أهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مضاعفة جهوده بغرض العودة إلى روح خطة التقسيم، بحيث يكون للفلسطينيين، مثل الإسرائيليين، دولة قابلة للبقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط؛ والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف؛ والسيد الأخضر الإبراهيمي، العضو في مجموعة الحكماء؛ والسيد مايكل دوران، وهو زميل أقدم في معهد هدسون، على إحاطاتهم الإعلامية. إن الصورة التي رسموها عن الحالة في إسرائيل وفلسطين كلتيهما، وفي جميع أنحاء المنطقة، قائمة جدا.

ففي بيئة إقليمية تتسم بالأزمات العديدة والفتاكة، يتميز الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بسبب طول أمده وجوانبه الهيكلية. ابتداء من طول أمده، سوف نحتفل بعد بضعة أشهر من الآن بالذكرى السنوية السبعين لخطة التقسيم التي اعتمدها

مصريان متداخلان، وأنه لا يمكن لجانب أن يحقق تطلعاته الوطنية بشكل مستدام من خلال إنكار التطلعات الوطنية للجانب الآخر.

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أعرب علانية عن جوانب القلق التي تساور فرنسا إزاء الحالة في قطاع غزة. إن الأزمة الإنسانية المترسقة حالياً في هذا القطاع تتفاقم بفعل تعليق إمدادات الكهرباء منذ حوالى شهرين. فساكن غزة يعيشون اليوم بمعدل ساعتين إلى أربع ساعات من الكهرباء في اليوم، وأزمة الطاقة تخلف آثاراً خطيرة على مرافق الهياكل الأساسية الطبية والصحية ومرافق معالجة المياه على وجه الخصوص. لذلك، يجب علينا اتخاذ إجراءات لتحسين الحالة في قطاع غزة، ولا سيما على الصعيد الإنساني. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تتحمل المسؤولية عن كفالة إيجاد حل دائم في قطاع غزة ومن أجله. وهذا أمر ملح. وإذا لم نفعل شيئاً، فإن التوترات الراهنة يمكنها أن تؤدي إلى صراع فتاك جديد، مثل الصراعات التي شهدتها قطاع غزة ثلاث مرات في السنوات التسع الماضية. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. لذا، يجب على إسرائيل الوفاء بمسؤولياتها من خلال تخفيف القيود التي تفرضها على دخول السلع والأشخاص إلى قطاع غزة والخروج منه، الأمر الذي ينبغي أن يكون تمهيداً لرفع الحصار مصحوباً بضمانات أمنية قوية. ومن المهم أيضاً أن يتوصل الفلسطينيون إلى اتفاق لتحقيق المصالحة، لأنه كما نعلم لن تكون هناك دولة فلسطينية قابلة للبقاء دون وحدة فلسطينية على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وفرنسا صديق للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولهذا السبب، يمكنها أن تتكلم معهما بصدق، وأن تدعوها مراراً إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، وهذا هو السبب في أن بلدي لن يفقد الأمل أبداً. وسنواصل العمل لتعزيز هذا الهدف مع شركائنا الرئيسيين.

في المنطقة، لا تزال مبادرة السلام العربية الإطار الأساسي لصنع السلام مع الفلسطينيين والخطوة الأولى صوب الإدماج

وفقاً للأرقام الصادرة للتو عن المكتب المركزي للإحصاءات في إسرائيل. وبوجود نحو ٦٠٠ ٠٠٠ من المستوطنين في القدس الشرقية والضفة الغربية، نحن نقرب من نقطة اللاعودة ونواجه مسألة تبدد الحل القائم على دولتين، دون توفر حل آخر قابل للتطبيق. ويجب أن نتذكر أن الاحتلال غير قانوني بموجب القانون الدولي، وهو يجعل تحقيق السلام أمراً مستحيلاً.

وهذا الوضع مستمر منذ أمد بعيد جداً بالنسبة إلى الإسرائيليين أيضاً، لأن احتمالات عدم إنهاء الاحتلال والاستعمار يتناقض مع الأسس الديمقراطية لدولة إسرائيل، نظراً لأن الاندماج الإقليمي الكامل لإسرائيل في المنطقة ككل لا يمكن إحرازه إلا إذا تحقق السلام مع الفلسطينيين، ولأن العنف يزدهر في ظل الفراغ الناجم عن غياب الحل السياسي.

والهجوم الذي وقع يوم الجمعة في القدس وأودى بحياة شابة من قوة الشرطة الإسرائيلية والذي أدانته فرنسا بقوة، هو مثال مأساوي آخر على النقطة التي أتناولها. فموجات العنف التي تتوالى الواحدة تلو الأخرى، ولا سيما في مدينة القدس، لا تؤدي سوى إلى اشتداد المواجهة المتبادلة.

ومع ذلك، وفي حين أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الآن أقدم الصراعات التي تمرق منطقة الشرق الأوسط، فهو أيضاً الصراع الوحيد الذي يُعرف حله ويجري تشاطره على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من التدهور المستمر للحالة على أرض الواقع، فإن المعايير لإبرام اتفاق مستقبلي لم تتغير ألا وهي: دولتان تعيشان في سلام وأمن مع حدود متصلة وأمنة ومعترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتبادل الأراضي المتفق عليها؛ وتكون القدس عاصمة للدولتين؛ وتحقيق حل واقعي وعادل ومنصف للاجئين الفلسطينيين.

وليس هناك بديل قابل للتطبيق بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين غير الحل القائم على دولتين. ولقد علمتنا السنوات الخمسون الماضية أن مصير هذين الشعبين هما

الاستفادة منها بغية تحقيق قدر أكبر من الأمن لإسرائيل والدول العربية.

وما زلنا نعتقد أن عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تنجح، وهي ستنجح بالفعل. إن مبدأ حل الدولتين، والذي تتعايش إسرائيل وفلسطين بموجبه في سلام وأمن، لا يزال صالحا رغم الصعوبات المعروفة جيدا في التغلب على الجمود، الذي نشهده في الوقت الراهن.

ونحن بالتأكيد بعيدون تماما عن ذلك الهدف. والطريق أمام الطرفين لا يزال طويلا قبل أن يهتديا إلى سبيل حل النزاع. ومع ذلك، فإن النبأ السار هو أننا شهدنا خلال الشهرين الماضيين عددا من الزيارات رفيعة المستوى إلى إسرائيل والعالم العربي. ويحدونا الأمل في أن توفر الأسس التي تم إرساؤها مؤخرا الزخم اللازم لاستئناف عملية التفاوض. والأمر الرئيسي بالنسبة للطرفين هو أن يفسرا هذه الرسالة بصورة صحيحة وأن يغتنما الفرصة. غير أن هناك شيئا واحدا ينبغي تجنبه، ألا وهو، وضع شروط وانتظار أن يقدم الجانب الآخر تنازلات أحادية. فالخطوات الرامية إلى إعادة تنشيط المسار السياسي يجب أن تكون متبادلة.

وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الذي عقد بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين كبار، حيث اتفق الطرفان على عدد من التدابير لتحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، والسماح بمزيد من الأنشطة الإنمائية الفلسطينية في المنطقة جيم، وتعديل سياسات الإنفاذ الإسرائيلية وزيادة ساعات عمل معبر جسر اللنبي بين الأردن والضفة الغربية الذي تسيطر عليه إسرائيل. ويستفيد من هذه الخطوات كلا الطرفين، لأنها تحسن الأجواء لتيسير استئناف المفاوضات. ونحن نقدر كثيرا الجهود المتجددة للولايات المتحدة الرامية إلى الجمع بين الطرفين.

ولئن كنا نشيد بهذه التدابير، يجب ألا نغفل عن أهمية التركيز على الحل السياسي. وبخلاف ذلك، وإذا استمر تشبث الجانبين بمواقفهما المتصلبة، فسنشهد تكرارا للعقود الخمسة

الإقليمي لإسرائيل. ونرجو أن يساعد التزام إدارة الولايات المتحدة، من خلال تحديد جهودها الدبلوماسية، على استئناف عملية المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونقف مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات.

إن فترة ٥٠ عاما من الاحتلال تعني أن أبناء جيلين متتاليين من الفلسطينيين والإسرائيليين قد شهدوا النزاع الحالي. والحالة مُدمرة ماديا ونفسيا. وقد حان الوقت لوضع حد لها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم القيمة.

عاما بعد عام، يقر أعضاء مجلس الأمن بالواقع المرير المتمثل في جمود عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو يبدو أنه دائم. إن تشكيل المجلس يتغير، ولكن الرسائل والإشارات التي تُسمع حول الطاولة تظل نفسها أساسا وسط تغير طفيف في الحالة العامة. وأسباب هذه الحالة الراهنة معروفة جيدا، ولذلك لا توجد حاجة إلى اللجوء إلى أسلوب التشهير مرة أخرى. إن وصفة كسر الجمود أيضا معروفة. فكل جانب يعرف بالضبط ما هي الخطوات المتوقعة منه.

ومرة أخرى، يجب علينا الإعراب عن قلقنا الشديد حيال استمرار تجدد العنف. إن الهجوم الإرهابي الذي أحبط في ١٦ حزيران/يونيه بالقرب من بوابة دمشق في القدس هو تذكير واضح بالحالة الخطيرة للغاية التي نواجهها حاليا. ونحن ندين جميع مظاهر الإرهاب ونثني على الكفاءة المهنية لقوات الشرطة التي حالت دون تعرض المدنيين للأذى.

والاجتماع الدولي يستمع مرارا وتكرارا إلى إعلانات النوايا الحسنة وإلى الاستعداد لبحث خيارات السلام. بيد أن ما ينقصنا هو متابعة تلك الإعلانات في شكل إجراءات ملموسة. ويجب استكشاف كل السبل والفرص المتاحة على نحو مستفيض ومحاولة

المنال حتى الآن، الأمر الذي يضر بالإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. والإجراءات التي يتخذها الجانبان وتتعارض مع إمكانية التوصل إلى سلام تفاوضي لا تؤدي فحسب إلى زيادة الإحباط وعدم الثقة، بل تقوض أيضا إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ونحن نعلم تماما أن المسؤولية عن تحقيق السلام وحل النزاع تقع في نهاية المطاف على عاتق الطرفين. ولذلك، من الضروري أن يستأنف الجانبان المفاوضات المباشرة والهادفة من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم على أساس الثقة المتبادلة وروح التوافق التي تكفل أمن إسرائيل والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة. ونعتقد أن على المجلس واجب ومسؤولية يتمثلان في دعم وتشجيع تلك العملية بغية ضمان قابلية حل الدولتين للتطبيق وتحقيق السلام الدائم. إن إهدار فرصة تحقيق الحل القائم على وجود دولتين سيكون مأساة ذات أبعاد تاريخية. والمجلس يتحمل مسؤولية التأكد من عدم حدوث ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم، بمن فيهم الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد نيكولاي ملادينوف. وأود أيضا أن أرحب في جلسة اليوم بالسيد الأخضر الإبراهيمي، عضو مجموعة الحكماء، وبرئيسة ديوان الأمين العام، وكذلك بالأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا.

وتكرر بوليفيا تأكيد تأييدها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة داخل حدودها الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

الماضية. إن أيا منا لا يرغب في أن تشهد هذه القاعة بعد ٥٠ عاما، تكرارا لجلسة اليوم، ولكن بمشاركين مختلفين. ولتفادي هذا السيناريو، نكرر التأكيد على أن الطريق إلى الأمام يكمن في صياغة اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني مبني على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وخريطة طريق المجموعة الرباعية والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف والسيد الأخضر الإبراهيمي والسيد أحمد أبو الغيط والسيد مايكل دوران على تشاطرهم رؤاهم وآرائهم معنا. لقد تكلموا جميعا بحماسة - وهم محقون في ذلك - وكانت إحاطاتهم الإعلامية مفيدة جدا. وأنا في غاية الامتنان لهم.

نفهم أن هناك حقيقة تاريخية واحدة، كما ذكر الكثيرون بالفعل، تمثل سياق جلسة الإحاطة بشأن الشرق الأوسط لهذا الشهر - وهي أنه في حزيران/يونيه ٢٠١٧ يصادف مرور ٥٠ عاما على النزاع العربي - الإسرائيلي لعام ١٩٦٧، بكل تداعياته. وما من شك في أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو أحد النزاعات التي تأتي في صميم الحالة الخطرة التي تشكل الملامح الأساسية لمنطقة الشرق الأوسط منذ عدة عقود.

وتتيح جلسة اليوم للمجلس فرصة التفكير في الجهود التي بُذلت حتى الآن، وتحديد التزامه بالمساعدة على حل هذا النزاع الذي طال أمده. ولا يمكن إن يزعم المجلس والمجتمع الدولي أنهما فعلا ما يكفي في هذا الصدد. لقد فشلنا جميعا.

إن موقف إثيوبيا، بصرف النظر عن مدى أهميته، واضح بجلاء - فنحن نؤيد تماما هدف قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن بوصف ذلك الخيار العملي الوحيد لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وللأسف، لا يزال السلام بعيد

حركة بلدان عدم الانحياز تضم حوالي ثلثي المجتمع الدولي. وهذا موضوع لا يهم مجلس الأمن فحسب ولكن، كما قلت، المجتمع الدولي بأسره.

واسمحوا لي أن أتلو الفقرات ذات الصلة من الإعلان.

(تكلم بالإنكليزية)

”يعرب رؤساء الدول والحكومات عن أملهم في إحراز تقدم حقيقي وسريع لحل قضايا الوضع النهائي المتعلقة بقضية فلسطين، وهي اللاجئين، القدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه والسجناء، ويشددون على أن إيجاد حل عادل لجميع هذه المسائل أمر حتمي من أجل إبرام اتفاق سلام شامل ونهائي. ويدعون إلى بذل الجهود الدولية الرامية إلى دعم مبادرات السلام من أجل التغلب على العقبات التي تسببت مرارا بفشل المفاوضات، ويشددون في هذا الصدد على الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الحرجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فضلا عن التأثير السلبي على جهود السلام. ويعربون عن شديد القلق بوجه خاص إزاء التدهور المأساوي للحالة في قطاع غزة بسبب العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، الذي تسبب في انتشار الصدمات والدمار التي ترقى لتصل إلى مستوى كارثة إنسانية.

”يدين رؤساء الدول والحكومات استمرار إسرائيل في الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويدينون استمرار الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، التي واصلت السلطة القائمة بالاحتلال من خلالها بارتكاب انتهاكات جسيمة

وبوليفيا دولة مسالمة دستوريا تعزز حق الشعوب في غرس السلام وتحقيقه، وكذلك التعاون فيما بين شعوب العالم، وتدين بأشد العبارات، جميع أشكال الحروب العدوانية كوسيلة لحل المنازعات والنزاعات بين الدول. وفي هذا السياق، نعتقد أن البديل الوحيد لضمان السلام العادل والدائم فيما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين هو من خلال المفاوضات المباشرة، باستخدام الآليات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والامتنال للقرارات الخاصة بالمنظمة.

وتود بوليفيا أن تغتنم هذه الفرصة لتذكر بأن مجلس الأمن اتخذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بالإجماع، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وينص القرار على أن أحد المبادئ الأساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها منذ ذلك الوقت. وبالمثل، نود أن نسلط الضوء على أنه كانت هناك مبادرات مختلفة في السنوات الأخيرة لمحاولة حل الحالة عن طريق الحوار: مفاوضات كامب ديفيد، التي قادها رئيس الولايات المتحدة آنذاك، جيمي كارتر في عام ١٩٧٨، ومؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، واتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، ومبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢، التي قدمتها جامعة الدول العربية. وفي عام ٢٠٠٣، وضعت المجموعة الرباعية، المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، خارطة الطريق التي أرسى الأساس لإجراء المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

بيد أن المسألة ليست ذات طابع ثنائي بحت. وقد أعرب المجتمع الدولي بأسره عن رأيه بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أود أن أنضم إلى رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز في ما أعربوا عنه في إعلان مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في جزيرة مارغاريتا، قبل بضعة أشهر. وأود أن أذكر بأن

التي تقطع الأرض الفلسطينية إلى مناطق منفصلة، بما في ذلك عدة كانتونات مسورة، عازلة القدس الشرقية عن بقية الأراضي، ومشردة الآلاف من الفلسطينيين قسرا من ديارهم، بمن فيهم العديد من الأسر البدوية، وبخاصة في وادي الأردن، ومدمرة بعض المجتمعات تماما. ويشددون على أن هذه الأعمال تقوض بشكل خطير اتصال الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها وحيويتها ووحدها وتهدد احتمالات التوصل إلى السلام الفعلي القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويشيرون، في هذا الصدد، إلى سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويدعون من أجل التنفيذ السريع لولايته من أجل تعويض الخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الجدار.

(تكلم بالإسبانية)

وهذه مسألة ذات أهمية عالمية وتقع في صميم الحالة الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. وتعتقد بوليفيا أنه لا مفر من الواجب المتمثل في التذكير بأنه على مدى ٥٠ عاما - نصف قرن - تمت ممارسة احتلال ممنهج في انتهاك للقانون الدولي. ويجب أن يُنظر إلى هذه الجلسة من خلال منظورين. أولا، يجب أولا أن تعتبر وصفها دعوة إلى السلام ودعمها لجميع مبادرات السلام. وثانيا، يجب أن تعتبر بمثابة الاعتراف بأنه على مدى ٥٠ عاما - إذا كما نتكلم عن الاحتلال فحسب - حدث فشل جماعي من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي، حيث خيّن خلالها آمال أكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. واليوم هو اليوم الدولي للاجئين. والأطفال الذين وصلوا إلى مخيمات اللاجئين قبل ٥٠ عاما شهدوا ميلاد أطفالهم وأحفادهم كلاجئين. وتميزت الـ ٥٠ سنة الماضية بإخفاق المجتمع الدولي لأن الحالة الفلسطينية، والاحتلال والتسريع ببناء المستوطنات تبين الكيفية التي تصرفنا بها وفقا لمعايير مزدوجة. وفي

لحقوق الإنسان وجرائم حرب المبلغ عنها، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة والعشوائية التي على مر السنين أدت إلى قتل وجرح آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتسببت في تدمير واسع النطاق للممتلكات والبنية الأساسية والأراضي الزراعية. كما يدينون الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، التي واصلت السلطة القائمة بالاحتلال من خلالها استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك جسيم للقانون الدولي. ويدينون أيضا الاستفزات والتحريض من جانب جماعات المستوطنين المتطرفين، بما في ذلك ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وتخريب المساجد والكنائس، الأمر الذي يؤجج التوترات والحساسيات الدينية ويهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار. وكذلك يدينون فرض إسرائيل العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني باستخدام مختلف التدابير غير القانونية، ولا سيما في قطاع غزة، التي تخضع للحصار الإسرائيلي غير القانوني منذ عام ٢٠٠٧. ويكرر رؤساء الحكومات والدول التأكيد على مطالبتهم السلطة القائمة بالاحتلال الوقف الفوري لجميع انتهاكاتهم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والالتزام الكامل بواجباتها القانونية، بما في ذلك تلك المترتبة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

”ويشدد رؤساء الدول والحكومات على تعارض مفاوضات السلام مع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ويطالبون بالوقف الفوري وإبطال جميع هذه الأنشطة غير المشروعة. يعربون عن بالغ القلق بشأن اتساع نطاق الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن المستوطنات الإسرائيلية والجدار وشبكة نقاط التفتيش،

الواقع، هناك قرارات لا يجري الامتثال، ولا نريد التكلم بشأنها. مدى ٥٠ سنة، خذلنا الشعب الفلسطيني وكذلك الشعب
إنها ٥٠ سنة من الإخفاق الجماعي لأننا اليوم في هذه القاعة الإسرائيلي، لأن كلا الشعبين، يريد، دون أي شك، العيش
بالذات، جرى تنبيهنا إلى حقيقة أننا على حافة كارثة إنسانية في سلام وأمن. وعلى مدى ٥٠ سنة، وبالمثل، خذل المجتمع
في غزة. وهناك صمت ينم عن التواطؤ في ظل مأساة وشيكة. الدولي نفسه لأننا لم نتمكن من التقييد بمقاصد ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.

إنها ٥٠ سنة من تقاعس مجلس الأمن لأن بناء المستوطنات
لم يتوقف، ولكنه ازداد، وما من أثر لقراراتنا بما فيها القرار الذي
اتخذه مجلس الأمن مؤخرًا (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)). وعلى